

RIVER PRIME TRADE RIGHT

اتفاقية العميل

الفهرس

1	مقدمة	4
2	التزاماتنا في معرفة عميلنا	4
3	معلومات تسجيل الشركة	4
4	خدماتنا	4
5	تقديم عرض أسعار	5
6	تحذير بشأن المخاطر	6
7	إجراءات التعامل	6
8	فتح معاملة	7
9	تعدد المعاملات	7
10	إغلاق معاملة	8
11	تجميع الأوامر	9
12	انقطاع التحوط	9
13	التعليق في السوق والشطب	9
14	الدفعات	9
15	التسوية	10
16	المقاصة	10
17	التأكيدات	10
18	الخطأ الظاهر	11
19	دفعات الهامش	11
20	السلوك في السوق	11
21	التداول غير السليم	12
22	نظام التداول الآلي إكسبرت أدفايزر	12
23	صيانة النظام	12
24	حالات التقصير	12
25	أتعابنا ورسومنا	13
26	رسوم عدم النشاط	14
27	صلاحياتنا وواجباتنا	14
28	استبعاد المسؤولية/التعويضات	14
29	صلاحياتك والتزاماتك	15
30	الطرف الثالث المعتمد بموجب تفويض منك	15
31	أموال العميل	15

16	التمويل الليلي ومعدل التبييت	32
16	الائتمان	33
16	تضارب المصالح	34
17	الشكاوى	35
17	التعديلات	36
17	الفسخ	37
17	الدفعات عند الفسخ	38
18	وكيل الاحتساب	39
18	معلوماتك	40
19	الرقابة والتسجيل	41
19	المراسلات (بما في ذلك التراسل الإلكتروني)	42
19	الملكية الفكرية	43
19	حقوق الغير	44
20	الموقع الإلكتروني	45
20	قابلية فصل الأحكام	46
20	القوة القاهرة	47
20	القانون الحاكم والاختصاص القضائي	48
20	الملحق (1) – التعريفات	49

شروط العمل الخاصة بعملاء التجزئة. إن هذه وثيقة هامة وتشكل هذه الوثيقة جزءاً من عقد قانوني وعليك أن تقرأها وتضمن أنك استوعبت مضمونها. ويتعين عليك أن تأخذ مشورة قانونية مستقلة إذا ورد في هذه الشروط أمرٌ مما لا تفهمه .

1. مقدمة

- 1.1 تنص اتفاقية العميل هذه على الشروط والأحكام ("الشروط") التي سنتظم الخدمات التي ستقوم شركة ريفر برايم المحدودة (يُشار إليها فيما يلي بـ "نحن") بتقديمها إليك بصفتها علامة تجارية مسجلة. وإن شركة ريفر برايم المحدودة هي شركة محدودة مسجلة رقم التسجيل (LL15868)، وهي مرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية في لاوان ("LFSA")، تحت الرقم المرجعي MB/19/0039 وعنوان مكتبها المسجل في مكتب 2، مركز كيم للأعمال (2)، الوحدة F28، الطابق الأول، باراغون لاوان، جالان تون مصطفى، 87000، إقليم لاوان الفيدرالي، ماليزيا. ويجوز لشركات مجموعتنا أن تعمل بصفتها وكيلًا عنّا ويجوز لنا أن نعمل كوكيل عن واحدة أو أكثر من شركات مجموعتنا، وسيتم الإفصاح عن هذا في وقت تنفيذ المعاملة أو قبل ذلك. كما سيتم قيد هذا الإفصاح أيضاً في التأكيد. تطبق هذه الشروط ما لم تقتضي شركة مجموعتنا خلاف ذلك صراحة.
- 1.2 سوف نتعامل معك بصفة أصيل ما لم نبلغك بأننا نتعامل معك كوكيل بشكل عام أو فيما يتعلق بأي معاملة أو فئة من المعاملات. وسوف تدخل في المعاملات بصفتك أصيلاً ما لم نوافق على خلاف ذلك بشكل خطي .
- 1.3 إنك تقر وتوافق على أنه، ومن خلال فتح حساب لدى منشأتنا عبر الإنترنت، وقبولك الإلكتروني لهذه الشروط واستخدامك أو استمرار استخدامك لخدماتنا، فإنك توافق على الالتزام بهذه الشروط (وأي تغيير يطرأ على هذه الشروط وفق ما يتم إخطارك به من وقت لآخر). وستكون نسخة محدثة ونهائية من هذه الاتفاقية (بصيغتها المعدلة من حين لآخر) متاحة لك على الموقع الإلكتروني في جميع الأوقات.
- 1.4 إنك توافق بموجب هذه الشروط على إخطارنا فوراً بأي تغييرات تطرأ على أي معلومات قدمتها إلينا فيما يتعلق بهذه الشروط.
- 1.5 استخدمنا في هذه الاتفاقية كلمات ومصطلحات ذات تعريف محدد من أجل تسهيل قراءتها. بعد تعريف أو كلمة أو عبارة توضيحية، قمنا بتضمين الكلمة أو المصطلح المحدد بخط عريض بين قوسين. وما لم يقتضي السياق خلاف ذلك، فإن جميع الاستخدامات الأخرى للكلمة أو المصطلح المحدد يتعين أن يكون لها نفس المعنى.
- 1.6 يجوز تحديث الشروط من وقت لآخر وسنقوم بإخطارك بأي تحديثات في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية .

2. التزاماتنا في معرفة عميلنا

- 2.1 إننا مطالبون بتحديد هوية كل عميل من عملائنا، وطبيعة عمل كل عميل والتفاصيل الأخرى المتعلقة بالمعاملات (يُشار إلى هذه المتطلبات فيما يلي بـ "العناية الواجبة تجاه العميل" أو إجراءات "اعرف عميلك").
- 2.2 إنك تمنحنا الموافقة على تزويدنا بجميع المعلومات التي نطلبها كجزء من إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل. كما إنك تفوضنا أو تفوض أي وكيل بالتحقق من هويتك و/أو وضعك الائتماني و/أو أي نشاط استثماري حالي وسابق، كما إنك تفوضنا، فيما يتعلق بهذه التحقيقات، بالاتصال بالبنوك والوسطاء وغيرهم حسبما نراه مناسباً .
- 2.3 إنك توافق على أنه يجوز لنا حجز أي أموال مستحقة لك حتى نتلقى جميع الوثائق المطلوبة فيما يخص التحقق من هوية العميل والعناية الواجبة .
- 2.4 إننا نحفظ بحقنا في تعديل وتصحيح تفاصيل أي عملاء وفقاً لتقديرنا الخاص على منصة تداول الشركة عندما تكون التفاصيل الواردة في نموذج الطلب غير صحيحة أو ناقصة عند مقارنتها بالوثائق المتعلقة بإجراءات "اعرف عميلك" الخاصة بالعميل .

3. معلومات تسجيل الشركة

ريفر برايم المحدودة/ماليزيا هي شركة مسجلة تحت سلطة الخدمات المالية في لاوان بموجب رقم التسجيل (MB/19/0039)

4. خدماتنا

- 4.1 مع مراعاة هذه الشروط ورنهنا بقبول طلبك لفتح حساب لدينا، سنحتفظ بحساب واحد أو أكثر باسمك وسنوفر لك خدمات تداول تقتصر على التنفيذ فقط فيما يتعلق بالعقود في الصرف الأجنبي (FX) وعقود الفروقات (CFDs) حيث تشمل الاستثمارات أو المنتجات الأساسية عقود الصرف الأجنبي والمعادن ومؤشرات الأسهم والسلع. كما سيشمل عرضنا أيضاً أي منتجات مالية أخرى مما قد تقدمه من خلال المنصة عبر الإنترنت من وقت لآخر (الخدمات).
- 4.2 يتعين تزويدنا بأوامر تنفيذ الصفقة، ما لم نوافق على خلاف ذلك، إلكترونياً من خلال منشأتنا عبر الإنترنت وذلك لشراء الأصل المرجعي المعني بسعر العرض المحدد (مركز الشراء) أو بيع الأصل المرجعي المعني بسعر العرض المحدد (مركز البيع) .

- 4.3 إنك تفر وتوافق على أنه ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في وثيقة رسمية خطية، فلا يحق لك استلام أو أن تكون ملزماً بتسليم، أي أصل مرجعي، كما إنك لن تكتسب أي مصلحة في أي أصل مرجعي.
- 4.4 أنت تفر وتوافق على أنه يحق لنا إغلاق أي معاملة وفقاً لتقديرنا الخاص والمطلق دون سابق إنذار.
- 4.5 لن نقدم لك (ولن نكون تحت أي واجب بأن نقدم لك) أي مشورة بشأن مزايا معاملة معينة أو تزويدك بأي توصيات شخصية فيما يتعلق بأي معاملة. وهذا يعني أنه يجب عليك إجراء تقييمك الخاص لأي معاملة تفكر فيها أو بشأن تكوين حسابك (حساباتك) ويجب ألا تعتمد على أي رأي أو بحث أو تحليل تم التعبير عنه أو نشره من قبلنا أو من قبل شركات مجموعتنا باعتباره توصية أو مشورة فيما يتعلق بهذه الصفقة.
- 4.6 إن أي مستشار قانوني أو محاسبي أو ضريبي أو أي مستشار آخر ممن نستعين به إنما هو المستشار القانوني أو المحاسبي أو الضريبي الذي يعمل لصالحنا وحدنا. وإنك وحدك من يتحمل المسؤولية عن اختيار أي مستشار قانوني أو محاسبي أو ضريبي أو أي مستشار آخر ممن سيقدم لك المشورة وتعيينه ودفع مكافأته. ولا نعتبر نحن أو أي من شركات مجموعتنا أو أي مستشار قانوني أو محاسبي أو ضريبي أو مستشار آخر مُعين لدينا بأي حال من الأحوال مقدماً للمشورة القانونية أو المحاسبية أو الضريبية أو غيرها من الاستشارات لصالحك، أو أي شركة تابعة لمجموعة شركاتك أو أي شخص آخر تابع لك .
- 4.7 لن يؤدي تقديم الخدمات، ما لم يكن هنالك اتفاق محدد مبرم خطياً فيما بيننا، إلى نشوء أي واجبات ائتمانية أو واجبات مماثلة على عاتقنا أو على عاتق شركات مجموعتنا. وإنك توافق على أنه لا يوجد في هذه الشروط ما يُنشئ أي علاقة ائتمانية أو وصاية أو وكالة أو مشروع مشترك أو علاقة شراكة بيننا أو بين أي شركة تابعة لنا، من ناحية، وبينك أو أي شركة تابعة لك من ناحية أخرى.

5. تقديم عرض أسعار

- 5.1 بناءً على طلب منك، يجوز لنا (وفقاً لتقديرنا المطلق) تزويدك بعرض أسعار غير ملزم وتفصيل الرسوم لكل معاملة. سيكون عرض السعر هذا إما سعر الطلب/العرض في السوق الأساسية أو سعر الطلب/العرض الخاص بنا، كما يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بأي أساس سيتم تطبيقه في مواصفات العقد أو يمكن الحصول عليها من وكلائنا عند الطلب. وسوف نرفض عليك رسوماً مقابل فتح وإغلاق معاملة وفقاً لنوع الحساب الذي تختاره. وللحصول على أحدث التفاصيل بشأن هيكلية حساباتنا، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت.
- 5.2 تكون الأسعار المعروضة ذات صلة في الوقت الذي نزودك فيه بعرض السعر، وتكون هذه الأسعار خاضعة للتغيير. كما إنك تفر بأن الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب لدينا والفرق بين سعر العرض وسعر الطلب في السوق الأساسية قد تتسع بشكل كبير في بعض الحالات، وأنها قد لا تكون بنفس قيم الأمثلة الواردة في مواصفات العقد وأنه لا يوجد حد لمدى اتساع هذه الفروقات. وإنك تقر بأنه عند قيامك بإغلاق الصفقة، فقد يكون فرق السعر بين العرض والطلب أكبر أو أصغر مما كان عليه عند بدء المعاملة. بالنسبة للمعاملات التي يتم إجراؤها عندما تكون السوق الأساسية مقفلة أو المعاملات التي لا يوجد بشأنها سوق أساسي، فإن الأرقام التي نعرضها ستعكس ما نعتقد أن سعر السوق للأداة المالية في حينه. وإنك تقرّ بأننا سنقوم بتحديد هذه الأرقام وفقاً لتقديرنا المعقول. سيعكس الفارق السعري الذي نعرضه وجهة نظرنا بشأن ظروف السوق السائدة.
- 5.3 يجوز لك طلب عرض أسعار لافتتاح معاملة أو إغلاق معاملة، جزئياً أو كلياً، في أي وقت خلال ساعات التداول العادية للأداة التي ترغب في فتح أو إغلاق معاملة بشأنها.
- 5.4 في حال اخترنا تقديم عرض سعر، فإنه يجوز لنا تقديم عرض السعر إما شفهاً عبر الهاتف أو إلكترونياً من خلال منصتنا الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى قد نعلمك بها من حين لآخر. إن عرض الأسعار الذي نقدمه ليس عرضاً لفتح أو معاملة إغلاق عند هذه المستويات. وسيتعين عليك بدء المعاملة لتعرض إغلاق أو فتح معاملة، ويجوز لنا أن نرفض أو نرفض، شريطة تصرفنا بشكل معقول، عرضك في أي وقت إلى حين تنفيذ المعاملة أو إلى حين إقرارنا بأن عرضك قد تم سحبه. لا تعتبر المعاملة بحكم المفتوحة أو المغلقة، حسب مقتضى الحال، إلا عندما يتم استلام عرضك وقبوله من جانبنا. وسيتم إثبات قبولنا لعرض فتح أو إغلاق معاملة، وبالتالي تنفيذ تلك المعاملة، من خلال قيامنا بتزويدك بشروطها .
- 5.5 في جميع الأحوال، نحفظ بحقنا في رفض عرضك على المستوى المسعر، وذلك في حال لم يجري استيفاء العوامل التالية :
- 5.5.1 أن يكون الحصول على عرض السعر قد تم من خلالنا وبما ينسجم مع هذه الشروط .
- 5.5.2 يجب ألا يكون عرض السعر معبراً عنه على أنه مقدم على أسس "إرشادية فقط" أو أي أساس مماثل .
- 5.5.3 في حال كان حصولك على عرض السعر عبر الهاتف، فيجب أن يكون مقدماً من خلال شخص تكون له صفة البائع، والذي نقوم نحن بتعيينه ويجب أن يكون عرضك في افتتاح المعاملة أو إغلاقها موجهاً عبر نفس المكالمات الهاتفية التي حصلت من خلالها على عرض السعر ويجب ألا يكون البائع الذي قدم لك عرض السعر قد أبلغك قبل تقديم عرض فتح أو إغلاق معاملة ما، وأن يكون العرض قد تم قبوله من جانبنا بحيث أنه عرض السعر لم يعد ساري المفعول .
- 5.5.4 في حال حصلت على عرض السعر إلكترونياً من خلال المنصة عبر الإنترنت، فإن عرضك في افتتاح أو إغلاق المعاملة، وقبولنا لذلك العرض، يجب أن يحدث أثناء كون عرض السعر ساري المفعول .
- 5.5.5 يجب ألا يكون عرض الأسعار خاطئاً من الناحية الظاهرية.
- 5.5.6 عندما تعرض فتح المعاملة، يجب ألا يكون عدد الأسهم أو العقود أو الوحدات الأخرى التي سيتم فتح المعاملة بخصوصها أصغر من الحد الأدنى للحجم ولا أكبر من حجم السوق العادي .

- 5.5.7 عندما تعرض علينا إغلاق جزء من المعاملة المفتوحة وليس كاملها، فإن يكون كلا الجزأين، أي الجزء من المعاملة الذي عرضت إغلاقه وكذلك الجزء الذي سيبقى مفتوحاً في حال قبولنا للعرض الخاص بك، يجب ألا يكون أصغر من الحد الأدنى .
- 5.5.8 يجب ألا يكون هناك حدث من أحداث القوة القاهرة قد وقع .
- 5.5.9 عندما تعرض فتح معاملة فيجب ألا يكون هناك حالة من حالات التقصير فيما يتعلق بك، كما لا يتعين أن تكون قد تصرفت بطريقة تؤدي إلى نشوء حالة من حالات التقصير .
- 5.5.10 يجب عدم إنهاء المحادثة الهاتفية أو الدردشة الإلكترونية التي تعرض فيها فتح أو إغلاق المعاملة قبل أن نتلقى عرضك ونقبل به .
- 5.5.11 أو عندما تعرض فتح أو إغلاق معاملة، فيجب ألا يتسبب فتح المعاملة بتجاوزك لأي حد ائتماني مما هو مثبت بشأن تعاملاتك .
- 5.6 نحتفظ بحقنا في رفض أي عرض لفتح أو إغلاق معاملة أكبر من حجم السوق العادي. كما إننا لا نقدم أي ضمان بأن يكون عرض الأسعار الخاص بنا لمعاملة مساوية لحجم السوق العادي أو أكبر منه ضمن أي نسبة مئوية محددة من أي سوق أساسي أو عرض أسعار السوق المعنية ويجوز أن يخضع قبولنا لعرضك لشروط ومتطلبات خاصة سنبلغك بها في الوقت الذي نقبل فيه عرضك. كما سنبلغك بحجم السوق العادي بشأن أداة معينة عند الطلب.
- 5.7 في حال أن عرض الأسعار الخاص بنا، قبل مبادرتنا إلى قبول عرضك بشأن فتح أو إغلاق معاملة ما، تغير بحيث أصبح في صالحك (كأن يتناقص السعر على سبيل المثال عند شرائك ومن ثم يرتفع عند بيعك)، فإنك توافق على أنه يجوز لنا (ولكننا غير ملزمين) بأن نمرر إليك مثل هذا التحسن في السعر .
- 5.8 عندما يتم تداول الأداة في عدة أسواق أساسية، أحدها هو السوق الأساسي الأول، فإنك توافق على أنه يجوز لنا (ولكننا غير ملزمين) بتأسيس عرض أسعار اعرض والطلب الخاصة بنا على أساس أسعار العرض/أسعار الطلب الإجمالية في الأسواق الأساسية.

6. تحذير بشأن المخاطر

- 6.1 إن التداول في الخيارات والعقود مقابل الفروقات في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والسلع هو نشاط عالي المخاطر وغير مناسبة للجميع. يجب أن تفكر جيداً في أهدافك الاستثمارية، ومستوى الخبرة، والرغبة في المخاطرة قبل اتخاذ أي قرار بالتداول معنا، والأهم من ذلك، لا تستثمر أموالاً لا يمكنك تحمل خسارتها.
- 6.2 هناك قدر كبير من التعرض للمخاطر في أي معاملة خارج البورصة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الرافعة المالية والجدارة الائتمانية والحماية التنظيمية المحدودة وتقلبات السوق التي قد تؤثر بشكل كبير على السعر أو سيولة الأسواق التي تتداول فيها. ولمزيد من التفاصيل حول تحذيرات المخاطر موضحة في قسم "التحذير بشأن المخاطر".

7. إجراءات التعامل

- 7.1 في حال تنفيذ معاملة ما كلياً أو جزئياً، فلن يكون بمقدورك إلغاء المعاملة وذلك إلى الحد الذي تم فيه تنفيذ المعاملة.
- 7.2 إننا نحتفظ بالحق في تحديد عدد مراكز الشراء والبيع المفتوحة التي يمكنك الدخول بها أو الاحتفاظ بها في حسابك. كما إننا نحتفظ أيضاً بالحق، وفقاً لتقديرنا الخاص، في رفض قبول أي معاملة تؤدي إلى فتح مركز جديد أو زيادة مركز مفتوح.
- 7.3 **التداول الإلكتروني:** إننا لا نتحمل أي التزام بقبول أو تنفيذ أو إلغاء كل أو أي جزء من المعاملة التي تسعى إلى تنفيذها أو إلغائها من خلال خدمة التداول الإلكتروني. ودون حصر لما سبق، فإننا لا نتحمل أي مسؤولية عن عمليات الإرسال غير الدقيقة أو التي لم نتلقاها، ويجوز لنا تنفيذ أي معاملة وفقاً للشروط التي تلتقيها بالفعل.
- 7.4 **الوكلاء:** لن نتحمل أي واجب تجاه فتح أو إغلاق أي معاملة أو قبول أي اتصال والتصرف وفقاً له إذا كان لدينا اعتقاد معقول أن الوكيل المعني يتصرف بما يتجاوز سلطته. وفي حال قمنا بفتح معاملة قبل التوصل إلى مثل هذا الاعتقاد، فإنه يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، إما إغلاق هذه المعاملة بالسعر السائد في حينه أو التعامل مع المعاملة على أنها باطلة منذ البداية. ولا يتعين تفسير أي مما ورد في هذه الفقرة 4-7 على أنه يضعنا تحت واجب الاستفسار عن صلاحية الوكيل الذي يدعي أنه يمتلك.
- 7.5 **مخالفة القانون:** لا نتحمل أي واجب تجاه فتح أو إغلاق أي معاملة إذا كان لدينا اعتقاد معقول أن القيام بذلك قد لا يكون أمراً عملياً أو أنه قد ينتهك أي لائحة أو قانون أو قاعدة أو شروط معمول بها. وفي حال قمنا بفتح معاملة قبل التوصل إلى مثل هذا الاعتقاد، فإنه يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، إما إغلاق هذه المعاملة بسعر الطلب السائد في حينه (في حالة معاملات البيع) أو سعر العرض (في حالة معاملات الشراء) أو التعامل مع الصفقة على أنها باطلة منذ البداية.
- 7.6 **الحالات التي لا تغطيها هذه الاتفاقية:** عندما تنشأ حالة لا تغطيها هذه الشروط أو غير مشمولة بمواصفات العقد، فإننا سنقوم بتسوية المسألة على أساس حسن النية والإنصاف وكذلك، عند الاقتضاء، من خلال اتخاذ الإجراء الذي يكون متوافقاً مع ممارسات السوق و/أو من خلال إبلاء الاعتبار الواجب للتعامل الذي نتلقاه من أي وسيط من وسطاء التحوط ممن نقوم بالتغطية لديه بشأن تعرضنا لك فيما ينشأ عن المعاملة المعنية.

7.7 رسوم الاقتراض والمعاملات التي تصبح غير قابلة للاقتراض: في الحالات التي تقوم فيها بفتح خيار بيع فيما يتعلق بأداة معينة، فإننا نحتفظ بحقنا في أن نمرر إليك أي رسوم اقتراض مما نتكبده. وفي حال تخلفت عن دفع أي رسوم اقتراض مما أصبح واجب السداد بعد فتح مثل هذه المعاملة، أو في حال لم نتمكن من الاستمرار في اقتراض تلك الأداة في السوق الأساسية (وقيامنا بتزويدك بإشعار بهذا المعنى)، فإنه يحق لنا إغلاق معاملتك فيما يتعلق بتلك الأداة بأثر فوري. وقد يؤدي هذا إلى تكبدك للخسارة في المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنك توافق على تعويضنا عن أي غرامة أو مسؤولية أو ما شابه من الرسوم (مثل رسوم إعادة الشراء) والتي يتم فرضها علينا لأي سبب من قبل أي بورصة أو سوق أساسية أو أي هيئة تنظيمية تتعلق بأي شكل من الأشكال بقيامك بفتح أو إغلاق معاملة أو قيامنا بأي معاملة ذات صلة من أجل تغطية مركز معاملتك.

7.8 في حال قيامك بفتح معاملة ما فيما يتعلق بأي أداة أساسية تمثل سهماً، وأصبح ذلك السهم الأساسي غير قابل للاقتراض (إما منذ البداية أو قيام وسطاننا/وكلائنا باستدعاء أحد الأسهم التي اقتراضناها بالفعل) بحيث أصبحنا غير قادرين على التغطية ضد الخسائر التي قد نتكبدها فيما يخص تلك المعاملة فإنه يجوز لنا، وفقاً لتقديرنا المطلق، اتخاذ واحدة أو أكثر من الخطوات التالية:

- 7.8.1 زيادة اشتراطاتنا من حدود الهامش.
7.8.2 إغلاق المعاملات ذات الصلة وفق مستوى الإغلاق الذي نعتقد بأنه مناسب.
7.8.3 تغيير آخر وقت للتعامل فيما يتعلق بالمعاملات المعنية.

8. فتح معاملة

- 8.1 تقوم بفتح معاملة من خلال "الشراء" أو "البيع". ووفقاً لهذه الشروط، فإن المعاملة التي تُفتح من خلال:
- 8.1.1 "الشراء" سيُشار إليها بعبارة "شراء" ويجوز كذلك، في سياق تعاملاتنا معك، أن نشير إليها بمصطلح "مركز الشراء"؛
8.1.2 "البيع" سيُشار إليها بعبارة "بيع"، ويجوز، في سياق تعاملاتنا معك، أن نشير إليها بـ "مركز البيع".
- 8.2 يجب إجراء المعاملة دائماً بعدد محدد من الأسهم أو العقود أو الوحدات الأخرى التي تشكل الأداة الأساسية.
- 8.3 كل معاملة تقوم بفتحها ستكون معاملة ملزمة لك بصرف النظر عما إذا كنت بفتحك للمعاملة قد تجاوزت أي ائتمان أو حد آخر ينطبق عليك أو فيما يتعلق بتعاملاتك معنا.
- 8.4 عندما تقوم بفتح معاملة أو عندما تقوم بإغلاق معاملة، فإنه يجوز أن يُطلب منك أن تدفع لنا عمولة يتم احتسابها كنسبة مئوية من قيمة المعاملة الافتتاحية أو الختامية (حسب مقتضى الحال) أو ك مبلغ لكل أداة أو أدوات معادلة في السوق الأساسي أو على أي أساس آخر متفق عليه بيننا خطياً. سيتم إخطارك بشروط العمولة الخاصة بنا خطياً، ومع ذلك، ففي حالة عدم إخطارك بشروط العمولة، فنقوم بتحصيل معدل العمولة القياسي وفق ما هو منشور على موقعنا الإلكتروني، أو في حالة عدم نشر أي معدل، فإننا سنقوم بتحصيل 0.01% من قيمة المعاملة الافتتاحية أو الختامية (حسب الاقتضاء).
- 8.5 ما لم نتفق على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المستحقة عليك بموجب هذه الاتفاقية عند فتح المعاملة ستعتبر مستحقة وواجبة الدفع عند قيامنا بتحديد المستوى الافتتاحي لمعاملتك.
- 8.6 تخضع جميع الرسوم الواجبة سدادها وفقاً لهذا البند 8 وهذه الاتفاقية للأحكام الواردة في البند 25 من هذه الاتفاقية.

9. تعدد المعاملات

منصة ميتاتريدر (MT5)

- 9.1 في حالة التداول على منصة ميتاتريدر 5، وعندما تكون قد دخلت في معاملة شراء وقمت بعد ذلك بفتح معاملة بيع فيما يتعلق بنفس الأداة في الوقت الذي بقيت فيه معاملة الشراء مفتوحة، فعندئذٍ:
- 9.1.1 في حال كان حجم معاملة البيع أقل من حجم معاملة الشراء، فإننا سنتعامل مع عرض البيع كعرض وذلك من أجل الإغلاق الجزئي لمعاملة الشراء وذلك بقدر حجم معاملة البيع.
- 9.1.2 في حال كان حجم معاملة البيع هو نفس حجم معاملة الشراء، فإننا سنتعامل مع عرض البيع كعرض لإغلاق معاملة الشراء بالكامل.
- 9.1.3 في حال كان حجم معاملة البيع يتجاوز حجم معاملة الشراء، فإننا سنتعامل مع عرض البيع كعرض لإغلاق معاملة الشراء بالكامل وفتح مركز معاملة بيع مساو لمبلغ هذه الزيادة.
- 9.2 في حال التداول على منصة ميتاتريدر 5، وعندما تكون قد فتحت معاملة بيع ومن ثم قمت بفتح معاملة شراء فيما يتعلق بنفس الأداة في الوقت الذي تبقى فيه معاملة البيع مفتوحة، فعندئذٍ وما لم تقم بتوجيهنا للقيام بخلاف ذلك:
- 9.2.1 إذا كان حجم أمر معاملة الشراء أقل من حجم معاملة البيع فسوف نتعامل مع العرض على أنه عرض لإغلاق جزئي لمعاملة البيع وذلك بقدر حجم معاملة الشراء.
- 9.2.2 إذا كان حجم أمر معاملة الشراء هو نفس حجم معاملة البيع فسوف نتعامل مع عرض الشراء كعرض لإغلاق معاملة البيع بالكامل.
- 9.2.3 في حال كان حجم أمر معاملة الشراء يتجاوز حجم معاملة البيع فسوف نتعامل مع معاملة عرض الشراء كعرض لإغلاق معاملة البيع بالكامل وفتح معاملة شراء مساوية لمبلغ هذه الزيادة.

10. إغلاق معاملة

- 10.1 فيما يتعلق بالتداول على منصة ميتاتريدر 5 ، فإنه يجب عليك، لإغلاق أي معاملة كلياً أو جزئياً، الدخول في معاملة ثانية فيما يتعلق بنفس الأصل المرجعي الخاص بالمعاملة الأولى ولكن يجب عليك البيع إذا كانت المعاملة الأولى عملية شراء ويجب عليك الشراء إذا كانت المعاملة الأولى عبارة عن بيع.
- 10.2 بالإضافة إلى ذلك، فعند التداول على منصة ميتاتريدر 5، سنقوم بتحديد صافي معاملتك الأولى والثانية، وسيتم عرض المركز الإجمالي على المنصة التي تتداول عليها.
- 10.3 في بعض الحالات يمكن أن ينشأ اتساع كبير في الفروقات بين أسعار العرض وأسعار الطلب، بما في ذلك أسعار العرض والطلب في السوق، فقد لا تكون هذه الأسعار بنفس الحجم وقد لا يكون هناك حد بشأن مدى حجمها. وإنك تقر بأنه عند قيامك بإغلاق معاملة، فإن الفروقات بين أسعار العرض وأسعار الطلب قد تكون أكبر أو أصغر من الفروقات بين أسعار العرض وأسعار الطلب عندما تم فتح المعاملة. فيما يتعلق بالمعاملات التي يجري تنفيذها أثناء كون السوق أو السوق الأساسية المتعلقة بالأصل المرجعي مغلقة أو التي لا يكون بشأنها سوق أو سوق أساسية للأصل المرجعي المعني، فإن أرقام سعر الطلب وسعر العرض التي تقدمها ستعكس ما نتوقع بأنه سيكون سعر السوق في الاستثمار في ذلك الوقت. وسوف تُحدد تلك الأرقام من قبلنا وفق تقديرنا المعقول. ولا نضمن بأن تكون عروض السعر التي نقدمها ضمن أي نسبة مئوية محددة من عروض أسعار السوق أو السوق الأساسية للأصل المرجعي، وإن ما نعرضه من الفروقات بين أسعار العرض وأسعار الطلب سيعكس وجهة نظرنا لظروف السوق السائدة. وإنك توافق على عدم استخدام أسعار العرض والطلب التي تقدمها لأي غاية أخرى بخلاف ما يكون لغايات التداول الخاص بك، كما إنك توافق على عدم توزيع عروض أسعار الطلب والعرض الخاصة بنا إلى أي شخص سواء كان مثل هذا التوزيع لأغراض تجارية أو أغراض أخرى .
- 10.4 في حال تواصلت معنا من أجل إغلاق معاملة تتداول تم الدخول بها فيما بيننا، فإننا لسنا ملزمين بالقيام بذلك. ولكن عندما نوافق على القيام بذلك، فإننا سنحسب قيمة الإغلاق لمعاملة التداول بناء على ظروف السوق السائدة ويجوز لنا تضمين التكاليف ذات الصلة الناشئة عن الإغلاق ضمن الرقم المحسوب لتلك القيمة. وقد تكون قيمة الإغلاق مستحقة منك لصالحنا أو منا لصالحك اعتماداً على معاملة التداول وقد تكون تلك القيمة كبيرة .
- 10.5 بالإضافة إلى حقوقنا بموجب البند 13 من الشروط وحقوقنا بموجب البند 4-4، فإنه يجوز لنا إغلاق أي معاملة وفق تقديرنا المطلق في أي وقت ودون إخطار إليك في الحالات التالية:
- 10.5.1 في حال كانت معاملة "بيع"، وبسبب عدم السيولة في الأصل المرجعي ذي الصلة، كنا غير قادرين على اقتراض عدد كافٍ من هذا الأصل المرجعي لتسوية أي مركز تحوط أساسي فيما يتعلق بالمعاملة؛ أو
- 10.5.2 في حال طلب منا، في أي وقت، من قبل المقرض إعادة أي أصل مرجعي اقترضناه وكان يتعلق بمعاملة ما ولم تكن في حينه قادرين على الحفاظ على مركز تحوط فيما يتعلق بتلك المعاملة؛ أو
- 10.5.3 في حال أصبحنا في أي وقت غير قادرين على إنشاء أو الحفاظ على مركز تحوط أو في حال حدوث أي انقطاع في التحوط فيما يتعلق بمعاملة ما أو أن استمرار انقطاع أي تحوط من المحتمل أن يصبح، حسب حكمنا المعقول، أكثر إرهاقاً علينا .
- 10.6 فيما يخص أي معاملة يتم إغلاقها من قبلنا بمقتضى شروط هذه الوثيقة أو وفق ما هو منصوص عليه فيها :
- 10.6.1 فإن تاريخ الإغلاق هو التاريخ المحدد من قبلنا لك وبسعر الإغلاق الذي نحدده، باستثناء ما يُنص على خلافه في هذه الشروط .
- 10.6.2 لا يلزم تقديم أي دفعات أو تسليمات أخرى بحلول تاريخ الإغلاق أو بعد ذلك، باستثناء ما يكون لأغراض تسوية الدفعات وفق ما هو منصوص عليه أدها .
- 10.6.3 جميع المبالغ المطلوبة من أي طرف كتسوية لتلك المعاملة يتعين أن تصبح على الفور مستحقة وواجب الدفع .
- 10.7 يتعين الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة أو القائمة بيننا نتيجة لإغلاق معاملة واحدة أو أكثر من خلال صافي التسوية (سواء عن طريق الدفع أو المقاصة أو غير ذلك) لجميع المبالغ المستحقة والواجبة الدفع فيما بيننا، والمبلغ الصافي الذي يتقرر بأنه واجب الدفع على أي من الطرفين سيصبح مستحقاً وواجب السداد على الفور .
- 10.8 في حالة وجود أي نزاع بشأن أي معاملة، يجوز لنا وفقاً لتقديرنا المطلق إلغاء أو إنهاء أو إغلاق كل أو جزء من أي مركز ناتج عن تلك المعاملة و/أو متعلق بها.
- 10.9 **المعاملات غير المؤرخة:** مع مراعاة هذه الشروط وكذلك أي اشتراطات قد نحددها فيما يتعلق بأي شكل من "المعاملات المرتبطة"، فيجوز لك أن تغلق أي معاملة مفتوحة غير مؤرخة، أو أي جزء من هذه المعاملة المفتوحة غير المؤرخة في أي وقت تشاء .
- 10.10 مع مراعاة هذه الشروط، عند إغلاق معاملة غير مؤرخة، يكون مستوى الإغلاق، إذا كنت تغلق معاملة شراء غير مؤرخة، هو الرقم الأدنى الذي نعرضه في حينه، وإذا كنت تغلق معاملة بيع غير مؤرخة، فيكون مستوى الإغلاق هو أعلى رقم نعرضه في حينه.
- 10.11 **المعاملات المنتهية الصلاحية:** ما لم يجري إبلاغك بخلاف ذلك، ففي حال لم تتم بإغلاق المعاملة المنتهية الصلاحية بحلول آخر موعد للتداول أو قبل ذلك فعندئذ سنقوم بإغلاق معاملتك المنتهية في أقرب وقت نتأكد فيه من سعر المعاملة المنتهية. ويكون سعر المعاملة المنتهية: (أ) آخر سعر متداول عند الإغلاق أو قبله أو القيمة أو عرض السعر الرسمي المطبق في الأصل المرجعي المعني وفق ما يتم الإبلاغ عنه من قبل البورصة المعنية، ويتعين استثناء الأخطاء وحالات الإغفال؛ زائد أو ناقص (حسب مقتضى الحال)

- (ب) أي فارق بين سعر العرض وسعر الطلب مما قد نطبقه عند إغلاق مثل هذه المعاملة المنتهية الصلاحية. وسيتم، حال الطلب، إتاحة التفاصيل بشأن الفارق بين سعر العرض وسعر الطلب الذي سنقوم بتطبيقه عند إغلاق أي معاملة معينة منتهية الصلاحية .
- 10.12 إن من مسؤوليتك أن تكون مطلعاً على آخر موعد للتداول وعلى أي فارق بين سعر العرض وسعر الطلب مما يجوز لنا تطبيقه عندما تقوم بإغلاق معاملة منتهية الصلاحية .
- 10.13 إننا لا ننتقل تلقائياً إلى فترة العقد التالية من بين فترات معاملتك (معاملاتك) التي تكون مقررة الانتهاء تلقائياً بحلول نهاية فترة التعاقد المعنية. وإنك تقر بأن من مسؤوليتك أن تكون على دراية بفترة العقد المطبقة التالية بشأن معاملة ما وأن تفعيل الانتقال بشأن معاملة ما قد يؤدي إلى تكبدك للخسائر على حسابك. وإن أي اتفاق بشأن الانتقال إنما هو بالكامل وفق تقديرنا وإننا نحفظ بالحق في رفض الانتقال إلى معاملة أو معاملات، على الرغم من أي توجيهات مما تكون قد قدمته إلينا. وأما في الحالات التي نقوم فيها بتنفيذ الانتقال، فسوف يتم إغلاق المعاملة الأصلية بحلول آخر موعد للتداول أو قبل ذلك بقليل وتصبح مستوجبة التسوية وسيتم إنشاء معاملة جديدة؛ وستكون معاملات الفتح والإغلاق هذه وفقاً لشروطنا العادية .

11. تجميع الأوامر

إننا نحفظ بالحق في تجميع الأوامر التي نتلقاها من عملائنا بشأن إغلاق المعاملات. والتجميع يعني أنه يجوز لنا أن نجتمع أوامرنا مع أوامر عملائنا الآخرين لتنفيذها كأمر واحد. ويجوز أن نقوم بدمج أوامرنا بشأن الإغلاق مع أوامر العملاء الآخرين إذا كنا نعتقد بشكل معقول أن هذا يخدم المصالح الفضلى لعملائنا ككل. ومع ذلك، في بعض الأحيان، قد يؤدي التجميع إلى الحصول على سعر أقل ملائمة بمجرد تنفيذ تعليمات الإغلاق الخاصة بك. وإنك تقر وتوافق على أننا لن نتحمل أي مسؤولية تجاهك نتيجة الحصول على أي سعر أقل ملائمة.

12. انقطاع التحوط

- 12.1 بصرف النظر عن أي شيء يتعارض مع هذه الشروط، ففي حال قررنا حدوث انقطاع في التحوط، أو احتمالية حدوث مثل هذا الانقطاع، بما في ذلك انقطاع في التحوط مما قد ينجم عن أي تأخير أو تعطيل أو تعليق أو تخفيض فعلي أو وشيك في أي دفعة أو تسوية في فيما يتعلق بأي معاملة أو أصل قد نراه ضرورياً للتحوط من مخاطر أسعار المعاملات الخاصة بنا.
- 12.2 بصرف النظر عما إذا كان انقطاع التحوط هذا ناشئاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن فشل الطرف المقابل للتحوط في أداء التزاماته أو غير ذلك، فستكون مسؤولاً أمامنا عن أي تكاليف أو مصاريف متزايدة ناتجة عن هذا الانقطاع في التحوط (بما في ذلك أي تكاليف إنهاء أو تأسيس أو إعادة إنشاء التحوط). كما يجوز لنا، بناءً على إخطارك، خصم هذه التكاليف من حسابك أو مطالبتك بدفعها. وإذا تخلفت عن الامتثال الكامل وفي الوقت المطلوب للالتزام بالسداد، فسيسهل ذلك حالة تقصير.

13. التعليق في السوق والشطب

- 13.1 في حال تم تعليق التداول في أحد الأسواق بشأن أي أصل مرجعي مما هو مدرج على السوق فيتعين علينا احتساب قيمة المعاملة بالرجوع إلى آخر سعر تداول قبل وقت التعليق، أو أي سعر من أسعار الإغلاق وفق ما تحدده بشكل معقول في حال لم يجري تنفيذ أي عملية تداول في ذلك الأصل المرجعي خلال يوم العمل الذي حدثت فيه عملية التعليق .
- 13.2 في حال استمر التعليق المذكور لخمسة أيام عمل، فيجوز لنا ولك أن نتفق بحسن نية على تاريخ إغلاق وعلى قيمة للمعاملة. وفي حال عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فيتعين أن تبقى المعاملة مفتوحة بما ينسجم مع أحكام هذا البند إلى الوقت الذي يتم فيه رفع التعليق أو بخلاف ذلك إلى وقت إغلاق المعاملة. وخلال مدة المعاملة وفي الحالات التي يجري فيها تعليق الأصل المرجعي فيكون لنا الحق في فسخ المعاملة وفق تقديرنا ولنا كذلك تعديل أو تغيير متطلبات الهامش وكذلك معدلات الهامش .
- 13.3 في حال قيام السوق الذي يجري فيه تداول الأصل المرجعي أساسياً بالإعلان عن أنه وبمقتضى قواعد السوق فإن الأصل المرجعي المعني قد توقف (أو سيتوقف) عن كونه أصلاً مدرجاً، أو أصلاً متداولاً، أو أصلاً له سعر معروف في السوق لأي سبب كان ولم تجري إعادة إدراجه أو إعادة تداوله أو إعادة عرضه سعره مباشرة في السوق أو ضمن نظام العرض الموجود في نفس بلد السوق المعني (أو، في حال كان السوق ضمن الاتحاد الأوروبي، في أي دولة عضو من أعضاء الاتحاد الأوروبي)، أو جرى بالفعل إصداره أو عرضه سعره أو تداوله على هذا النحو في اليوم الذي يقع فيه مثل هذا الحدث، أو (إن كان قبل ذلك) اليوم الذي يُعلن فيه عن هذا الحدث، فيتعين اعتباره هو "يوم الإغلاق". ويكون سعر الإغلاق هو السعر الذي نقوم بإخطارك به .

14. الدفعات

- 14.1 بحلول كل تاريخ من تواريخ الدفع، يتعين عليك أن تضمن رهنًا بالشروط المسبقة بأنه:
- 14.1.1 عدم وقوع أو استمرار أي حالة تقصير (وفق ما يرد تعريفها أدناه) فيما يتعلق بالطرف الآخر؛

14.1.2 عدم حلول تاريخ الفسخ المبكر (حسبما يرد تعريفه أدناه) أو تحديد هذا التاريخ بشكل ساري المفعول، مما يجعل الدفعات المحددة مستحقة لنا فيما يخص واحدة أو أكثر من المعاملات بالعملة وإلى الحساب المحدد من قبلنا مسبقاً قبل استحقاق مثل هذه الدفعة .

14.2 بحلول كل تاريخ من تواريخ الدفع، يتعين أن يتم تلقائياً استيفاء التزام كل طرف بسداد الدفعة لأي مبلغ وتسويته واستبداله بالتزام على الطرف الذي سيصبح المبلغ الأكبر مستحقاً بحيث يصبح ملزماً بأن يدفع للطرف الآخر فرق زيادة المبلغ الأكبر زيادة عن المبلغ الأصغر. وفي حال كانت المبالغ الواجبة الدفع على كل طرف بحلول أي تاريخ من تواريخ الدفع متساوية، فعندئذ فلا يتعين سداد أي دفعة من قبل أي من الطرفين بحلول تاريخ الدفع المعني .

14.3 جميع الدفعات المسددة بمقتضى معاملة يتعين أن تُسدد دون أي خصم أو اقتطاع لصالح أو لحساب أي ضريبة ما لم يكن مثل هذا الخصم أو الاقتطاع مطلوباً بموجب القانون الساري والواجب التطبيق في حينه، وذلك وفق ما يجري تعديله من قبل أي سلطة حكومية معنية بالإيرادات. وفي حال كان أحد الطرفين ملزماً بخصم الضريبة أو اقتطاعها فيتعين عليه:

14.3.1 أن يقوم على الفور بإخطار الطرف الآخر .

14.3.2 أن يدفع للسلطات المعنية كامل المبلغ الذي سيتم خصمه أو اقتطاعه على الفور وذلك بمجرد البت بأن ذلك الخصم أو الاقتطاع مطلوب أو بمجرد استلام إشعار بأن مثل ذلك المبلغ قد تم فرضه على الطرف المعني .

14.3.3 أن يقوم على الفور بتزويد الطرف الآخر بإيصال رسمي (أو نسخة مصدقة)، أو غير ذلك من الوثائق المقبولة بشكل معقول لدى الطرف الآخر، يثبت بموجبه بأن الدفع قد تم سداها إلى السلطة المعنية .

14.3.4 وبالإضافة إلى أي دفعة يكون الطرف الآخر بخلاف ذلك مخولاً بها بموجب المعاملة، فعليه أن يدفع إلى الطرف الآخر المبلغ الإضافي حسبما يلزم من أجل ضمان أن يكون صافي المبلغ المستلم فعلياً من قبل الطرف الآخر سيتساوى مع كامل المبلغ الذي كان سيحصل عليه الطرف الآخر فيما لو لم يكن مثل هذا الخصم أو الاقتطاع مطلوباً .

15. التسوية

تكون تسوية المعاملات على أساس التسليم مقابل الدفع، ما لم نوافق على خلاف ذلك خطياً. كما يجب عليك تسليم جميع الدفعات وغيرها من الوثائق المطلوبة من أجل تسوية معاملاتك وذلك لتمكيننا من استكمال التسوية على الفور. وفي الحالات التي لا تكون الوثائق ذات الصلة وأموال المقاصة مملوكة من قبلنا، فإننا غير ملزمين بتسوية أي معاملة. وفي الحالات التي لا تكون فيها الوثائق ذات الصلة وأموال المقاصة بحوزتنا، فإننا لا نكون ملزمين بتسوية أي معاملة. وفي حال تخلف أحد الطرفين عن دفع أي مبلغ عند استحقاقه للطرف الآخر، فعندئذ (وما لم يتم الاتفاق على خلافه) فستصبح الفائدة واجبة الدفع على الطرف المقصر وفق سعر السحب على المكشوف للبنك المراسل المعني الذي يحدث من جانبه التقصير. ويجوز لنا شراء استثمارات من أجل تغطية مسؤوليتك في تسليم الاستثمارات إلينا ويجوز لنا كذلك الخصم من أي من حساباتك من أجل تغطية أي خسائر نتكبدها. وفي حال نشوء أي نزاع فيما يخص أي معاملة، فيجوز لنا وفق تقديرنا المطلق أن نقوم بإلغاء أو فسخ أو إنها أو إغلاق كامل أو جزء من المركز الناتج عن تلك المعاملة .

16. المقاصة

16.1 يجوز لنا في أي وقت، ودون إشعار إليك، أن نجري المقاصة على أي ديون ندين بها إليك وذلك مقابل أي ديون (بما في ذلك دون حصر أي خسارة) ما تدين به إلينا أو إلى أي شركة في المجموعة، سواء كان أي دين مثل هذا القليل حاضراً أو مستقبلياً، مصفى أو غير مصفى، وذلك بموجب هذه الشروط أو بدونها، وبصرف النظر عن العملة أو أداة تقويم تلك الديون .

16.2 في حال كانت الديون التي سيجري خصمها سيتعين التعبير عنها بعملة مختلفة، فيجوز لنا تحويل أي دين وفق سعر الصرف الذي نقرر بأنه سعر معقول لأغراض إجراء المقاصة. وإن أي ممارسة من جانبنا لأي حقوق بموجب هذا البند يتعين أن تكون بدون إخلال بأي حقوق أو سبل انتصاف متاحة لنا أو أي من شركات مجموعتنا بموجب هذه الشروط أو غيرها .

17. التأكيدات

17.1 بعد أن نكون قد نفذنا المعاملة، فإننا ملزمون بأن نؤكد على تفاصيل تلك المعاملة إليك (ويجوز أن يكون التأكيد بالصيغة الإلكترونية أو أن يُقدم إليك من خلال منصة الإنترنت، وفي مثل هذه الحالة يكون للصيغة الإلكترونية نفس الأثر كما لو كانت قد قُدمت إليك خطياً بنسخة ورقية) وذلك في أقرب وقت ممكن بعد التنفيذ. ويعتبر مضمون تأكيداتنا، عند عدم وجود أي خطأ واضح، حاسماً وملزماً لك ما لم تقم بالاعتراض على ذلك خطياً في أقرب وقت ممكن، وعلى الأقل في غضون يوم عمل واحد من تاريخ الإرسال. وأي خطأ أو عدم دقة فيما يتعلق بالتأكد لن يؤثر على صلاحية ونفاذ المعاملة المعنية .

17.2 أي نزاع فيما يتعلق بدقة التأكيد يتعين أن يُعامل بما ينسجم مع إجراءات المنازعة الواردة في البند 35 .

18. الخطأ الظاهر

- 18.1 إننا نحتفظ بحقنا، دون حاجة لحصول على موافقتك، في إما أن نقوم منذ البداية بإلغاء أو تعديل شروط أي معاملة من المعاملات التي تحتوي أو تستند إلى خطأ ظاهر. وفي حال اخترنا، وفقاً لتقديرنا، تعديل شروط أي خطأ ظاهر من هذا القبيل فإن المستوى المعدل سيكون المستوى الذي نعتقد بشكل معقول أنه سيكون عادلاً في الوقت الذي تم فيه الدخول بالمعاملة. وفي سياق البيت بشأن ما إذا كان الخطأ خطأ ظاهراً فإننا ملزمون بالتصرف على نحو معقول ويجوز لنا أن نأخذ بعين الاعتبار أي معلومات ذات صلة، بما في ذلك دون حصر، حالة السوق الأساسية في وقت حدوث الخطأ أو أي خطأ أو عدم وضوح في مصدر أو مضمون المعلومات التي قمنا على أساسها بتحديد أسعار العرض. ولن يؤخذ بعين الاعتبار أي التزام مالي مما كنت قد دخلت به أو رفضت الدخول به اعتماداً على أي معاملة معنا، في سياق البيت بشأن ما إذا كان هناك خطأ ظاهر .
- 18.2 في حال عدم وجود احتيال أو تقصير أو إهمال متعمد من جانبنا، فلا نكون مسؤولين تجاهك عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو طلب أو نفقة في أعقاب أي خطأ ظاهر (بما في ذلك الحالات التي يكون فيها الخطأ الظاهر ناتجاً من أي مصدر من مصادر المعلومات أو من قبل أي معلق أو مسؤول ممن نعتمد عليه بشكل معقول) .
- 18.3 في حال حدوث خطأ ظاهر واخترنا ممارسة أي من حقوقنا بموجب البنود 1-18، وفي حال كنت قد تلقيت أي أموال من جانبنا فيما يتعلق بالخطأ الظاهر، فإنك توافق على أن تلك الأموال مستحقة وواجبة الدفع إلينا وإنك توافق كذلك على أن ترد لنا مبلغاً مساوياً دون أي تأخير .

19. دفعات الهامش

- 19.1 يجوز لنا الدخول في معاملة بالخيارات، أو العقود مقابل الفروقات التي ستؤدي أو قد تؤدي إلى إلزامك بتقديم دفعات الهامش، وهي وديعة نقدية لتغطية الخسائر غير المتوقعة التي حدثت أو قد تحدث فيما يخص استثمارك، مع مراعاة شروطنا وأحكامنا القياسية ورهنأ بقبول طلبك لفتح حساب لدينا، فلن نقدم لك خدمات تداول تنفيذية إلا فيما يتعلق بالعقود المقومة بالعملة الأجنبية (FX) والعقود مقابل الفروقات (CFDs) حيث الاستثمارات الأساسية أو المنتجات تشمل عقود الصرف الأجنبي والمعادن ومؤشرات الأسهم والسلع. وتعتمد أوامر تنفيذ المعاملات بشكل صارم على "المعالجة المباشرة" والتي بموجبها تكون جميع الهوامش المقدمة مباشرة من مزود السيولة.
- 19.2 يجوز اشتراط تقديم الدفعات عند الدخول في المعاملة وعلى أساس يومي، على حدٍ سواء، وذلك طوال عمر المعاملة في حال كانت قيمة المعاملة تتحرك ضدك. وإن التحرك في السعر السوقي لاستثمارك سيؤثر على مبلغ دفعة الهامش التي ستكون مطالباً بتقديمها .
- 19.3 من أجل الدخول في معاملة برافعة مالية فإنه سيتوجب عليك إيداع المال لدينا كهامش. والهامش هو عادة نسبة صغيرة نسبياً من القيمة الإجمالية للعقد. فعلى سبيل المثال، فإن العقد الذي يتداول برافعة مالية مقدارها 100:1 سيحتاج إلى هامش بنسبة 1% فقط من قيمة العقد. هذا يعني أن حركة السعر الصغيرة في الأساس ستؤدي إلى حركة كبيرة في قيمة تداولك، وهذا يمكن أن يكون في صالحك، أو يؤدي إلى خسائر كبيرة.
- 19.4 يتعين الوفاء بأي متطلب من متطلبات الهامش بالعملة التي نقررها وضمن الوقت الذي نحدده (وفقاً لتقديرنا المطلق) أو - في حال لم يجري تحديد مثل ذلك - فيتعين الوفاء بالمتطلبات على الفور. وإن وجود طلب بشأن هامش لا يؤدي إلى استبعاد هامش آخر. وإن من مسؤوليتك مراقبة حساب التداول الخاص بك وينبغي عليك عدم الاعتماد على حقنا في استدعائك لتقديم الهامش كوسيلة لمراقبة حسابك. ويتم إجراء متطلبات الهامش كمسألة من مسائل اللباقة ولسنا ملزمين بإجراء متطلبات الهامش للمعلاء .
- 19.5 قد تفقد وديعتك الأولية وتصبح ملزماً بإيداع هامش إضافي من أجل الحفاظ على مركزك. وفي حال تخلفت عن استيفاء أي متطلب من متطلبات الهامش، فسوف يتم تصفية مركزك وستتحمل المسؤولية عن أي خسائر ناجمة عن ذلك .
- 19.6 يجوز تقديم الهامش على هيئة أموال نقدية أو غيرها من الأصول المقبولة لدينا وفقاً لتقديرك .
- 19.7 في حال تخلفت عن تقديم الهامش عندما يلزم عليك ذلك فإنه يجوز لنا (أو لأي من البورصات المطبقة أو غرف المقاصة أو الأطراف المقابلة الأخرى) إغلاق مراكزك وممارسة الحقوق الوارد وصفها في البند 10 أعلاه. وإن التخلف عن تقديم الهامش قد يؤدي بنا إلى إغلاق أي وجميع مراكزك في التداول. وسيكون لنا الحق في القيام بهذا في أي وقت عندما تتخلف عن تقديم الهامش. كما سيكون لنا بالإضافة إلى ذلك الحق في إغلاق مراكزك في أي ظروف منصوص عليها في هذه الشروط .

20. السلوك في السوق

- 20.1 بصرف النظر عن أي حكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية، ففي سياق تقديم الخدمات، فإننا مخولون باتخاذ أي إجراء نراه ضرورياً وفق تقديرنا المعقول من أجل ضمان الامتثال لقواعد السوق، ومتطلبات غسل الأموال، وكذلك جميع القوانين والقواعد واللوائح والقرارات التنظيمية الأخرى المطبقة بما في ذلك بيع أو إغلاق جميع المعاملات التي قمت بفتحها أو أي من تلك المعاملات .
- 20.2 يجوز لنا تبليغ الجهة التنظيمية المعنية عن أي معاملة مما تدخل به أو يتم الدخول به نيابة عنك وذلك بما ينسجم مع قواعد السوق .

20.3 يجوز تغطية ديوننا التي ندين بها لك وذلك عبر فتح مراكز مماثلة لدى مؤسسات أخرى أو في السوق الأساسية. وإن نتيجة قيامنا بهذا هي أنه عندما تفتح أو تغلق لدينا معاملة تتعلق بأحد الأسهم أو بأداة أخرى، فقد تؤدي معاملاتك، من خلال تغطيتنا التحوطية، إلى ممارسة تأثير تحريفي على السوق الأساسية بشأن تلك الأداة، إضافة إلى التأثير الذي قد يتسبب به ذلك على أسعارنا. وينشأ عن هذا احتمالية سوء استخدام السوق وإن وظيفة هذا الشرط هي الحيلولة دون سوء الاستخدام هذا .

21. التداول غير السليم

- 21.1 ليس بمقدورنا ضمان السرعة التي ستعمل بها منصة التداول الإلكترونية الخاصة بنا (ميتاتريدر 5) ولا نقدم ضمان بهذا الشأن، ولا نضمن أن هذه المنصة لن تكون عرضة لتعطيل النظام أو انقطاع الإنترنت. وإلى أقصى قدر يجيزه القانون الماليزي، فإننا نستثني كامل المسؤولية عن: (1) أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر مما تتكبده كنتيجة لأي تأخير أو تعليق/صعوبة، مهما طالت مدتها، قد تواجهك في سياق استخدامك لمنصتنا للتداول عبر الإنترنت؛ و(2) أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر مما قد تتكبده بحكم أي نشاط من أنشطة التداول غير السليمة أو غير القانونية أو غير العادلة (وفق ما تحدده شركة ريفر برايم المحدودة بشكل معقول) مما ترتبته أنت أو أي طرف ثالث؛ و(3) أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر مما قد تتكبده بحكم تخلفك عن استخدام أحدث منصة من منصات التداول عبر الإنترنت .
- 21.2 في حال اعتقدنا، وفق حكمنا المعقول، بأنك (و/أو أي طرف ثالث) قد تورطت أو قد تتورط بأي أنشطة تداول غير سليمة أو غير قانونية أو غير عادلة، فيجوز لنا على الفور أن نقوم بتعليق حساباتك و/أو حسابات الغير من أجل إجراء التحقيق بذلك .
- 21.3 يتميز تداول الكمون (زمن الاستجابة) بحجم كبير من المعاملات التي يتم فتحها وإغلاقها خلال فترة زمنية قصيرة بشكل غير عادي مقارنة بالعميل "المتوسط"، مع وجود عدد غير متناسب يتم وضعه بشكل مفيد بين سعر التداول وسعر السوق الأساسي بدلاً من " التوزيع العشوائي " الذي يمكن توقعه عند استخدام منصة التداول "على نحو مقبول". وفي الحالات التي نعتقد فيها، وفق حكمنا المعقول، بأنك تقوم على نحو غير مقبول باستغلال الكمون في منصة التداول، فإنه يجوز لنا وفق تقديرنا المطلق أن نبطل جميع التعاملات وألا نعيد لك إلا الأموال المودعة صافية من أي سحب سابق – ومن ثم إغلاق حسابك .

22. نظام التداول الآلي إكسبرت أدفايزر

- 22.1 يجوز لك اختيار التداول على منصتنا الخاصة بالتداول عبر الإنترنت ميتاتريدر 5 (MT5) باستخدام نظام إكسبرت أدفايزر، كونه نظام تداول آلي خوارزمي يتداول في السوق نيابة عن العملاء. وإن التداول باستخدام نظام إكسبرت أدفايزر محفوف بالمخاطر بطبيعته بسبب الطبيعة الروبوتية لنظام التداول ونحن لا نشجع استخدامه أو نؤيد اعتماده كممارسة.
- 22.2 في حال اخترت التداول باستخدام نظام إكسبرت أدفايزر فإننا، إلى أقصى حد يجيزه القانون الماليزي، نستبعد كامل المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر تتكبده بسبب: (1) استخدامك لنظام إكسبرت أدفايزر أو (ب) أي خطأ أو فشل من جانب نظام إكسبرت أدفايزر.

23. صيانة النظام

- 23.1 سيتعين علينا من حين لآخر تنفيذ صيانة محددة لنظام منصة التداول عبر الإنترنت. وسوف نبذل قصارى جهدنا من أجل القيام بذلك خارج ساعات التداول عندما يكون السوق مغلقاً، غير أننا نحتفظ بحقنا في تنفيذ أعمال الصيانة هذه على النظام في أي وقت وذلك وفق تقديرنا المطلق .
- 23.2 في حال احتجنا إلى إجراء صيانة للنظام عندما يكون السوق مغلقاً، فإننا سنقوم بإخطارك بهذا ولكننا لن نكون مسؤولين عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر مما قد تتكبده بحكم صيانة النظام و/أو أي تعليق يصيب منصة التداول عبر الإنترنت .

24. حالات التقصير

- 24.1 يُشكل "حالة تقصير" كل حدث أو أكثر من الأحداث التالية فيما يتعلق بأحد الطرفين (يُشار إليه بـ "الطرف المقصر") :
- 24.1.1 عدم قيام أحد الطرفين بتقديم دفعة عند استحقاقها بموجب المعاملة وبموجب هذه الشروط، وعدم المبادرة إلى تصحيح مثل هذا التقصير بحلول أو قبل ثالث يوم عمل بعد استلام إشعار بشأن هذه التقصير من قبل الطرف المعني؛
- 24.1.2 أن يصبح أحد الطرفين في موضع التقصير تجاه أي التزام آخر بموجب المعاملة وبموجب هذه الشروط، ولا يجري تصحيح ذلك التقصير، إن كان قابلاً للتصحيح، في غضون 30 يوماً بعد إشعار من قبل الطرف الآخر .
- 24.1.3 إذا اتضح أن أي تعهد أو ضمان مما يقدم من قبلك أو قبلنا أو من مزودي الدعم الائتماني لأحد الطرفين في البند 38 من هذه الشروط هو تعهد أو ضمان غير صحيح، عند إعطائه، أو أنه تعهد أو ضمان مظل من أي ناحية جوهرية .

- 24.1.4 إذا تبين أن أحد الطرفين أو أحد مزودي الدعم الائتماني له:
- 24.1.4.1 قد تم حله (بخلاف ما يكون بطريق الاتحاد أو الاندماج أو الدمج) .
- 24.1.4.2 قد أصبح معسراً أو غير قادر على دفع ديونه أو يتخلف عن دفعها أو يقر خطياً عدم قدرته عموماً على دفع ديونها حال استحقاقها .
- 24.1.4.3 قد أجرى تنازلاً أو ترتيباً أو تسوية عامة مع دائنيه أو لمصلحتهم .
- 24.1.4.4 قام برفع دعوى سعيًا للحصول على حكم بإعساره أو إفلاسه أو أي قرار آخر بموجب قانون الإفلاس أو الإعسار أو غيرها من القوانين المماثلة التي تؤثر على حقوق الدائنين، أو رفع الغير لمثل هذه الدعوى ضده، أو تقديم عريضة تسعى لتصفيته أو إنهائه، وأدت مثل هذه الدعوى أو هذه العريضة (في حال أقامها أو أقيمت ضده) إلى :
- أ. صدور حكم بالإعسار أو الإفلاس أو إصدار قرار بالإعفاء أو صدور قرار بشأن تصفيته أو حله .
- ب. عدم إسقاط أو إلغاء أو إيقاف أو تقييد تلك الدعوى أو العريضة في كل حالة في غضون 30 يوماً من تاريخ رفعها أو رفعت ضده .
- 24.1.4.5 صدور قرار بشأن تصفيته أو إخضاعه للحراسة القضائية أو إنهاء وجوده (بخلاف ما يكون بمقتضى ترتيبات الاتحاد أو الاندماج أو الدمج) .
- 24.1.4.6 السعي أو الخضوع لتعيين مدير أو حارس قضائي أو مصفٍ أو وصي أو ناظر أو ما شابه من المسؤولين على جميع أصوله أو جزء كبير منها .
- 24.1.4.7 وجود أحد الأطراف المضمونة التي وضعت اليد على جميع أو جزء كبير من أصوله أو وجود دعوى إعسار أو تنفيذ أو حجز أو مصادرة أو أي إجراء قانوني آخر مما يتم فرضه على جميع أصوله أو جزء كبير منها، واحتفاظ ذلك الطرف المضمون بالحيازة على تلك الأصول، أو عدم رفض أي دعوى من هذا القبيل أو إنهائها أو تعليقها أو تقييدها، في كل حالة في غضون 30 يوماً بعد ذلك .
- 24.1.4.8 التسبب أو الخضوع لأي حادثة يكون لها تأثير، بموجب القوانين المطبقة في أي ولاية قضائية، مماثل لأي من الأحداث المبينة في البنود 24.1.4.1 .
- 24.2 إن حدوث ما يلي فيما يتعلق بك أو بمزود الدعم الائتماني الخاص بك (بشار إلى كل منكما بـ "الطرف المقصر") يتعين أن يشكل حالة تقصير:
- 24.2.1 أي مبالغ تكون مستحقة عليك أو على مزود الدعم الائتماني الذي تتعامل معه، سواء كان هذا المبلغ مستحق لنا أو إلى أي شخص أو كيان آخر، عن طريق الاقتراض أو أي التزام من أي نوع كان بشأن دفع الأموال نيابة عنك أو عن مزود الدعم الائتماني الذي تتعامل معه ولم يتحقق ما يلي:
- 24.2.1.1 دفع ذلك المبلغ عند استحقاقه والمطالبة به ولا في أي مهلة متفق عليها .
- 24.2.1.2 أصبح ذلك المبلغ مستحقاً وواجب الدفع قبل تاريخ الاستحقاق المقرر أو أصبح مؤهلاً للإعلان عن استحقاقه ووجوب سدادته قبل تاريخ الاستحقاق المقرر، وفي كلتا الحالتين بحكم التقصير أو وجود حدث من أحداث التقصير (مهما كان وصفه) من جانب الطرف المقابل أو مزود الدعم الائتماني الخاص به .
- 24.2.2 عندما تصبح أنت ومزود الدعم الائتماني الذي تتعامل معه في موضع التقصير بشأن أي التزام آخر بموجب:
- 24.2.2.1 أي معاملة تكون قائمة الآن أو يتم الدخول بها بعد هذا التاريخ فيما بيننا، والتي تكون :
- أ. معاملة مقايضة سعر أو مقايضة أساس أو معاملة سعر أجل أو خيار سعر الفائدة أو معاملة صرف الأجنبي أو معاملة سقف سعري أو معاملة حد أدنى أو معاملة طوق أو معاملة مقايضة العملة أو معاملة مقايضة سعر الصرف بين العملات أو خيار العملة أو أي معاملة أخرى مماثلة (بما في ذلك أي معاملة الخيار فيما يتعلق بأي من هذه المعاملات)؛ أو
- ب. نوع من أنواع المعاملات المشابهة لأي معاملة مشار إليها في البند 24-2-2-1(أ) أعلاه والتي تكون في حينه، أو تصبح مستقبلاً، معاملة متكررة الحدوث في الأسواق المالية؛ أو
- 24.2.2.2 أي توليفة من هذه المعاملات .

25. أتعابنا ورسومنا

- 25.1 سيتم إخطارك بأتعابنا ورسومنا خطياً من وقت لآخر. ويجب عليك دفع الأتعاب والرسوم التي تكبدها وفقاً لهذه الشروط (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضرائب والرسوم المطبقة) وذلك من خلال ترتيبات الدفع وفي الأوقات التي نحددها. وبالنسبة للمعاملات المقومة بالعملة الأجنبية، فيجوز أن نفرض عليك رسوماً بتلك العملة وبالأسعار السائدة. وقد تكبدت تكاليف أو ضرائب مرتبطة بمعاملاتك التي لم يتم دفعها من خلالنا أو التي لا يجري تنفيذها من خلالنا.
- 25.2 في حال كان لديك مركز مفتوح عند الإغلاق اليومي لنشاطك التجاري، فسوف نفرض عليك رسوم التمويل اليومية. ويرد بيان بشأن أساس حساب رسوم التمويل اليومية في مواصفات العقد. ويجوز لنا أن نغير طريقة حساب رسوم التمويل اليومية و/أو العملة. وعندما نفعل ذلك، سنرسل إليك إشعاراً وفقاً للبند 38.
- 25.3 يجوز لنا مشاركة الأتعاب والرسوم مع إحدى شركات المجموعة أو طرف ثالث، وعند الاقتضاء، سنزودك بمعلومات عن هذه الأتعاب والرسوم. كما سيتم أيضاً تقديم تفاصيل بشأن الأتعاب والرسوم المشتركة لك عند الطلب.

- 25.4 إنك تقر وتوافق على أنه يجوز لنا تقديم أو تلقي رسوم أو عمولة أو منفعة غير نقدية من أو إلى طرف ثالث فيما يتعلق بخدمتنا لك. وفي حال جرى تقديمك إلينا لأغراض التداول، فسندقم، عند الطلب، مزيداً من التفاصيل عن أي رسوم أو خصم أو عمولة أو فروقات موسعة أو رسوم تنفيذ أو رسوم إدارية مدفوعة إلى أطراف ثالثة تساعد في بدء أو إبرام أو الحفاظ على علاقة عمل بينك وبين الشركة، وبالتالي تعزيز الخدمة المقدمة لك.
- 25.5 إنك تقر وتوافق على أنه يجوز لنا فرض عمولة بواقع 7 دولار أمريكي على حساب المقايضة المجاني .

26. رسوم عدم النشاط

- 26.1 في حال عدم حدوث أي نشاط في حسابك لمدة 180 يوماً تقويمياً أو أكثر ("فترة التأهل لتحميل الرسوم")، فسيتم اعتبار حسابك غير نشط.
- 26.2 يتعلق النشاط بإنشاء أو إغلاق معاملة أو الإبقاء على مركز مفتوح في حسابك.
- 26.3 في مثل هذه الحالات، يجوز تطبيق رسوم عدم نشاط شهرية على حسابك في مرحلة ما في المستقبل ووفقاً للعملة المحددة لحسابك. وستقوم شركة ريفر برايم المحدودة بإخطار العملاء مسبقاً إذا أصبحت هذه الرسوم مستحقة الدفع.

27. صلاحياتنا وواجباتنا

- 27.1 لا تفرض علينا هذه الشروط أي التزام للدخول في أي معاملات معك أو قبول أي تعليمات ونحن لسنا ملزمين بإبداء أسباب رفضنا القيام بذلك. كما يجوز لنا قبول أي تعليمات نعتقد أنها بحسن نية وعلى أسس معقولة لتكون أصلية، ويجوز لنا التصرف بناءً عليها، دون مزيد من الاستفسار. وليس في هذه الشروط ما يلزمنا بفعل أي شيء نعتقد أنه مخالف للقانون أو أي لوائح معمول بها.
- 27.2 إنك تقر وتوافق على أنه في سياق العمل العادي، سوف نتعامل معك بصفتك أصيلاً وأنا قد نوفر لك عروض أسعار ثنائية الاتجاه حيث نقر بأنه إذا كنت أحد عملاء التجزئة يمكنك الاعتماد علينا لتقديم أو عرض أسعار الطلب والعرض وهي أفضل الأسعار المتاحة للمستثمرين الأفراد على أساس ثابت.
- 27.3 سوف تُعالج معاملاتك وفقاً لسياسة تنفيذ الطلب الخاصة بنا والمتاحة بشكل منفصل على موقعنا الإلكتروني. وفي حين أننا نسعى لضمان أن تكون الأسعار التي نعرضها تنافسية، فلا يمكننا تقديم ضمان، صريح أو ضمني، بأن أسعار العرض والطلب المعروضة على أنظمة التداول الخاصة بنا تمثل دائماً أفضل أسعار السوق السائدة لمستثمري التجزئة. قد تعكس أسعارنا المعلنة تقلبات السوق أو التكاليف والرسوم الإضافية التي قد تؤدي إلى زيادة الفارق السعري وكذلك لكل معاملة.
- 27.4 يجوز لنا تعيين وكلاء أو مقاولين وفقاً للشروط التي نراها مناسبة .
- 27.5 إننا نعتقد أن أي معلومات نقدمها لك فيما يتعلق بالمعاملات، في وقت تقديمها وعلى حد علمنا، إنما هي معلومات دقيقة وموثوقة. لا يتم تقديم أي تعهد آخر أو تقديم أي ضمان أو قبول المسؤولية فيما يتعلق باكتمال تلك المعلومات أو دقتها. ولا تشكل هذه المعلومات تأكيداً أو ضماناً للنتيجة المتوقعة لأي معاملة من هذا القبيل.
- 27.6 كما يجب عليك أن تدرك أيضاً أن ظروف السوق والأسعار قد تتغير بين الوقت الذي نقدم فيه المعلومات لك والوقت الذي تتواصل فيه معنا بهدف الدخول في صفقة تداول.

28. استبعاد المسؤولية/التعويضات

- 28.1 ليس في هذه الشروط ما يستبعد أو يقيد أي مسؤولية ندين بها لك بموجب القانون المطبق واللوائح المعمول بها. وما عدا المسؤولية التي تنتج من الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد أو الاحتيال، فلا نتحمل نحن ومديرينا ومسؤولينا وموظفينا ووكلائنا أي مسؤولية عن أي خسارة ناتجة عن أي فعل أو إغفال تم إجراؤه بموجب أو فيما يتعلق أو فيما يتعلق بهذه الشروط أو الملاءة المالية أو الأفعال أو التقصير من جانب أي طرف ثالث نتعامل معه أو ممن يتم تعيينه من قبلنا بحسن نية. سنوفر لك، إلى الحد المطلوب بشكل معقول وعلى نفقتك، تفاصيل أي حقوق قد تكون لنا ضد مثل هذا الشخص.
- 28.2 في حال رفع دعوى قضائية من قبلنا أو قبل الغير ضدنا، أو في حال رفع دعوى قضائية من قبل طرف ثالث أو ضده، فيما يتعلق بأي معاملة معك أو لصالحك، فعليك أن تتعاون معنا إلى أقصى قدر ممكن في متابعة تلك الدعوى أو الدفاع عن مثل تلك الدعاوى. وبإستثناء الحالات التي تكون فيها تلك الدعوى ناجمة عن الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال، فيتعين عليك أن تعوضنا ومجموعة شركاتنا ومديرينا ومسؤولينا وموظفينا ووكلائنا وألا تضر بنا، ويكون التعويض على أساس التعويض الكامل من وضد جميع الدعاوى والمطالبات والمسؤوليات والخسائر والأضرار والنفقات مهما كانت طبيعتها والتي تنشأ عن تعاملنا معك بمقتضى هذه الشروط .

29. صلاحياتك والتزاماتك

- 29.1 إنك تتعهد وتضمن لنا اعتباراً من تاريخ موافقتك على هذه الشروط بأن:
- 29.1.1 في حال كنت شركة أو شراكة، أن لديك السلطة والصلاحيحة الكاملة (مؤسسياً وغير ذلك) للدخول في المعاملة وممارسة حقوقك وتنفيذ التزاماتك بموجب هذه الوثيقة، وأنك قد حصلت على جميع التراخيص والموافقات اللازمة للدخول وممارسة الحقوق وأداء الالتزامات وهذه التراخيص والموافقات سارية المفعول والأثر الكامل .
- 29.1.2 في حال كنت فرداً، أنك قد بلغت سن الرشد وتتمتع بعقل سليم ولديك القدرة الكاملة للدخول في المعاملة (المعاملات) وممارسة حقوقك وتنفيذ التزاماتك، علماً أن الحد الأدنى الطبيعي لسن التداول في مثل هذه المعاملات هو 18 عاماً .
- 29.1.3 أن الالتزامات التي تم النص على وجوب أن تكون على عاتقك بموجب المعاملة هي التزامات قانونية وسارية وملزمة لك وفقاً لشروطها .
- 29.1.4 أن جميع المدفوعات التي يتعين عليك سدادها بموجب المعاملة يجب دفعها صافية وبدون أي خصم لحساب أي ضرائب على الإطلاق .
- 29.1.5 أن جميع المعلومات المقدمة إلينا خطياً من قبلك أو بالنيابة عنك فيما يتعلق بهذه الشروط، اعتباراً من تاريخ تقديم تلك المعلومات، هي معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة من جميع الجوانب المادية .
- 29.1.6 عند الدخول في المعاملة، فأنت لا تعتمد علينا فيما يتعلق بأي مشورة أو توقع أو تقدير للاتجاهات المستقبلية فيما يتعلق بأسعار الفائدة أو غير ذلك ولا فيما يتعلق بالعواقب المالية للمعاملة .
- 29.1.7 أنك تعمل لحسابك الخاص، وأنك قد اتخذت قراراتك المستقلة للدخول في المعاملة (المعاملات) وما إذا كانت المعاملة (المعاملات) مناسبة أو ملائمة لك بناءً على حكمك الخاص وبناءً على مشورة من المستشارين وفق ما قد تعتبره ضرورياً. وإنك لا تعتمد على أي مراسلة (خطية أو شفوية) منا كمشورة استثمارية أو كتوصية للدخول في المعاملة. ومن المفهوم أن المعلومات والتوضيحات المتعلقة بشروط وأحكام المعاملة لا تعتبر مشورة استثمارية أو توصية للدخول في المعاملة. كما إنك تدرك أنه لا يمكن اعتبار أي مراسلة (خطية أو شفوية) مستلم منا بمثابة تأكيد أو ضمان فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة للمعاملة .
- 29.1.8 أنت قادر على تقييم مزايا المعاملة وفهمها (بنفسك أو من خلال مشورة مهنية مستقلة)، وفهم شروط وأحكام ومخاطر المعاملة وقبولها، وأنك أيضاً قادر على تقييم وتحمل مخاطر المعاملة .
- 29.1.9 أنك تدخل في المعاملة بصفتك أصيلاً (وليس كوكيل أو بأي صفة أخرى سواء كانت ائتمانية أو غير ذلك) .
- 29.1.10 أنك على دراية بجميع اللوائح المعمول بها والتي تنطبق على خدمات التداول الإلكترونية التي تستخدمها وأن استخدامك لخدمات التداول الإلكترونية سوف يمثل لجميع اللوائح المعمول بها وهذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.
- 29.2 إن اللوائح الضريبية عرضة للتغيير في أي وقت. وإنك ستكون مسؤولاً في جميع الأوقات عن دفع جميع الضرائب المستحقة وتزويد أي مصلحة ضريبية ذات صلة بأي معلومات تتعلق بتعاملاتك معنا. كما إنك توافق على أنه إذا قدمنا لك أي معلومات أو عبرنا عن أي رأي فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية لتعاملاتك معنا، فلن يكون من المعقول بالنسبة لك الاعتماد على أي بيان من هذا القبيل ولن يشكل استشارة ضريبية ممنوحة من جانبنا .

30. الطرف الثالث المعتمد بموجب تفويض منك

- 30.1 نحن ندرك أنه في بعض الظروف قد يكون من الضروري أو المرغوب فيه أن تفوض شخصاً ما لإدارة حسابك. وإنك في هذه الحالة تقوم بذلك على مسؤوليتك الخاصة وسيطلب منك أنت والشخص الذي ترغب في تفويضه لتشغيل حسابك تقديم نموذج موقع وهو شكل من أشكال التوكيل الرسمي الذي يصرح ويعين طرفاً ثالثاً معتمداً لتشغيل حسابك.
- 30.2 ستكون أنت المسؤول عن أي فعل أو إغفال من قبل طرف ثالث معتمد، ويجوز لنا الاعتماد على أي تعليمات يقدمها الطرف الثالث المعتمد نيابة عنك. وللسنا مسؤولين عن مراقبة أنشطة الطرف الثالث المعتمد .
- 30.3 في حال فتحت حساباً إلكترونياً، ولم تكن لدينا نسخة أصلية من توقيعك، فستحتاج إلى تقديم مستند هوية مثل نسخة من جواز سفرك أو رخصة القيادة حتى تتمكن من تعيين طرف ثالث معتمد.

31. أموال العميل

- 31.1 سيتم التعامل مع أي أموال نستلمها فيما يتعلق بحسابك المفتوح لدينا على أنها أموال العميل ويتم الاحتفاظ بها على أنها أمانة .
- 31.2 فيما يتعلق بأموال العميل، وما لم يتم بإخطارنا خطياً أو خلاف ذلك، فسنقوم على الفور بدفع جميع أموال العميل التي نتلقاها إلى حساباتنا المصرفية المخصصة لأموال العميل. سيتم تحديد حسابات أموال العميل الخاصة بنا وتخصيصها بشكل منفصل عن أي حسابات مستخدمة للاحتفاظ بأموال أخرى تخصنا. لن يجري دفع الفائدة على الأموال المودعة في حسابات أموال العميل، كما إنك، بإبرامك لهذه الاتفاقية، فإنك تقر بأنك تتنازل عن أي استحقاق للفائدة على هذه الأموال.

- 31.3 سنبدل قسارى جهنا وسنقوم بالعناية الواجبة والاجتهاد عند اختيار البنوك والوسطاء من الأطراف الثالثة التي سنستخدمها. وسنقوم بشكل دوري (سنوياً على الأقل) بمراجعة مدى كفاية وملاءمة أي من البنوك والوسطاء حيث يتم إيداع أموالك أو قد يتم إيداعها وترتيبات الاحتفاظ بأموالك. ولن نكون مسؤولين عن أي أفعال أو سهو أو تقصير (بما في ذلك الإعسار أو الحراسة القضائية أو الإفلاس أو أي حدث مشابه) من قبل البنوك أو الوسطاء التابعين لطرف ثالث عن أي نقص أو خسارة ناتجة عن إعادة أموالك.
- 31.4 ستكون حسابات أموال العميل عبارة عن حسابات مجمعة وسوف تتضمن أموال العميل المتعلقة بعدد من العملاء. ويكون للمطالبيين بالأموال المودعة في حسابات مجمعة الحق بالمطالبة بنسبة قابلة للتقييم من الأموال المحتفظ بها في حسابات الأموال المجمعة.
- 31.5 لا تستخدم شركة ريفر برايم المحدودة أموالها الخاصة إلا للتحوط ولا تمرر أموال العميل إلى الأطراف المقابلة للتحوط أو إلى أي جزء من العمل كراس مال عامل. كما إن شركة ريفر برايم المحدودة لا تشرع في صفقات مضاربة في السوق.
- 31.6 يجوز لنا تحويل أي أموال نحتفظ بها لصالحك كأموال عميل (بعد خصم أي مبالغ مسموح بها بموجب أحكام هذه الشروط) إلى كيان قانوني آخر (بما في ذلك أي من شركات مجموعتنا) وذلك عندما نقوم بتحويل كل أو جزء من أعمالنا إلى هذا الكيان وتكون أموال العميل الخاصة بك تتعلق بالأعمال المنقولة. عندما نقوم بتحويل أموال العميل الخاصة بك إلى كيان قانوني آخر بموجب هذه الفقرة 31.6 ، فإننا نضمن أن يجري الاحتفاظ بأموال العميل هذه من قبل هذا الكيان نيابة عنك وفقاً لهذه الاتفاقية.
- 31.7 في حال كان الحساب الذي تفتحه لدينا حساباً مشتركاً، فإننا نبذل كل الحرص والعناية الواجبة لضمان إعادة جميع عمليات السحب إلى مصدرها وإلى الطرف المعين الذي بدأ الإيداع الفعلي. في حال وجود مدفوعات أرباح و/أو عمليات السحب، فإنه يجوز لشركة ريفر برايم المحدودة بدء المدفوعات إلى أي طرف في الحساب المشترك شريطة أن تكون الشركة قد حصلت على الموافقة المناسبة من الطرف الثاني وأن تكون مقتنعةً بموجب التحقق من العناية الواجبة والتحقيقات اللازمة .
- 31.8 إنك توافق على قيامنا بالإفراج عن أي أرصدة من أموال العميل، لصالحك أو نيابةً عنك، من الحسابات البنكية المخصصة لأموال العميل، وتوافق على أنه يجوز لنا اعتبار أي رصيد غير مطالب به من أموال العميل غير على أنه لم يعد رصيماً لأموال العميل وذلك في الحالات التالية :
- 31.8.1 عندما يكون ذلك مسموحاً بموجب القانون ومنسجماً مع الترتيبات التي يتم بموجبها الاحتفاظ بأموال العميل .
- 31.8.2 في حال أنه برأينا لم تكن هناك حركة على رصيديك لمدة ست سنوات (بغض النظر عن أي مدفوعات أو إيصالات للرسوم أو الفوائد أو العناصر المماثلة) .
- 31.8.3 في حال اتخذنا خطوات معقولة لتتبعك وإعادة الرصيد إليك .
- 31.8.4 عندما نحتفظ بسجلات لجميع الأرصدة المحررة من حساباتنا المصرفية الخاصة بأموال العميل فيما يتعلق بأموال العميل المملوكة لك. وسيتم دفع جميع الأموال التي لم تتم المطالبة بها إلى وزارة الإيرادات الداخلية وفقاً لقانون الأموال غير المطالب بها لعام 1971.

32. التمويل الليلي ومعدل التبييت

معاملات التدوير اليومي والعقود غير المؤرخة للعقود مقابل الفروقات تتوفر في مجموعة متنوعة من الأسواق والأسواق الأساسية. ولكل سوق وسوق أساسية ما يخصها من الشروط والفروقات والتي يمكن تعديلها وفقاً لتقديرنا. ويتم تدوير مثل هذه العقود إلى جلسة التداول التالية. وسيتم إجراء خصم/إيداع لرسوم التمويل اليومية على حسابك في حال قمت بامتلاك معاملة مفتوحة من جلسة تداول إلى جلسة أخرى .

33. الائتمان

ترد تفاصيل أي ترتيب ائتماني قد يكون متاحاً لك موضحة في تلك الشروط والأحكام والحدود التي قد يتم الاتفاق عليها في مراسلات منفصلة وستكون الترتيبات الائتمانية خاضعة لتلك الشروط والأحكام. كما إننا نحتفظ بالحق في تغيير أي ترتيبات ائتمانية متفق عليها معك في أي وقت. أنت تقر بأنه عندما تتعامل معنا على أساس الائتمان، فلا يؤدي أي حد معين لحسابك ولا أي مبلغ من الهامش الذي دفعته إلى وضع أي حد لخسارتك المحتملة فيما يتعلق بالمعاملة. كما إنك تقر وتوافق على أن مسؤوليتك المالية تجاهنا قد تتجاوز مستوى أي ائتمان أو حد آخر يوضع على حسابك.

34. تضارب المصالح

- 34.1 عندما نتعامل معك، فقد يكون لنا، أو لإحدى شركات المجموعة، أو أي شخص آخر مرتبط بنا، مصلحة أو علاقة أو ترتيب مادي فيما يتعلق بالاستثمار أو المعاملة أو الخدمة المعنية. وبالتالي يمكن أن ينشأ تضارب في المصالح على وجه الخصوص عندما يكون لدينا حافز اقتصادي أو حافز آخر للتصرف بطريقة لصالحنا أو لصالح أي من شركات مجموعتنا.
- 34.2 تماشياً مع التزاماتنا التنظيمية، فإننا نسعى لضمان الإدارة الصحيحة لأي تضارب ينشأ بين مصالحنا ومصالح عملائنا، أو بين العملاء. وتحدد سياسة تضارب المصالح التي نعتمدها، والتي يتم إبلاغها إلى جميع الموظفين المعنيين، أنواع التضارب التي قد تنشأ وتوفر إرشادات صريحة حول إدارة تلك التضاربات. ولهذا الغرض، فإن لدينا إطار عمل مُطبق للتعامل مع تضارب المصالح، بحيث

نتصرف بدرجة مناسبة من الاستقلالية عن مصالحنا عند التعامل معك أو التعامل نيابة عنك. ويمكننا تزويدك بسياستنا بشأن تضارب المصالح عند الطلب.

34.3 في بعض الظروف، لا يمكن تحقيق الإدارة المناسبة لأي تضارب في المصالح والمعاملة العادلة للأطراف ذات الصلة إلا من خلال رفضنا الدخول في معاملات معك.

35. الشكاوى

35.1 نعتد في شركتنا سياسة شكاوى خطية لضمان التعامل مع الشكاوى المتعلقة بخدماتنا بشكل عادل وسريع ووفقاً لعضويتنا في نظام تسوية المنازعات.

35.2 إذا كانت لديك شكاوى بشأن خدماتنا، فيجب عليك توجيه هذه الشكاوى إلى قسم خدمات العملاء في شركتنا أو إلى قسم الامتثال في شركتنا، عبر الطرق المذكورة أدناه، حيث سيحقق القسم المعني في طبيعة الشكاوى لمحاولة حلها.

36. التعديلات

36.1 يجوز لنا تعديل هذه الشروط من خلال تزويدك بإشعار خطي مسبق بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني أو على الموقع الإلكتروني لشرح تفاصيل التعديل المقرر إجراؤه. وعندما يكون الإشعار المعقول غير عملي (على سبيل المثال بسبب حدوث التغيير المفاجئ في الشروط التجارية مع مزود السبولة أو حدوث التغييرات التنظيمية)، فإننا نحتفظ بالحق في تقديم إشعار بهذا التغيير بأثر فوري.

36.2 يسري أثر كل تعديل في التاريخ المحدد في الإشعار. ويجب أن يكون أي تعديل تطلبه محل موافقة من قبلنا بموجب اتفاقية تعديل رسمية. وما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، فلا يؤثر التعديل على أي معاملة قائمة أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون قد نشأت بالفعل. فإذا كنت لا ترغب في قبول أي تعديل تم إجراؤه من قبلنا، فيمكنك من خلال إشعار لنا إغلاق أي من معاملاتك المفتوحة وإغلاق حسابك وفقاً لهذه الشروط.

37. الفسخ

37.1 مع مراعاة البند 37.2 أدناه، يجوز لك فسخ هذه الاتفاقية بإشعار خطي في أي وقت. ويجوز لنا إنهاء الشروط من خلال تزويدك بإشعار خطي بالإلغاء لا يقل عن ثلاثين (30) يوماً ما لم تتطلب منا الظروف تقديم فترة إشعار أقصر.

37.2 يجوز لنا إنهاء الترتيبات المنصوص عليها في هذه الشروط على الفور ودون إخطار إليك وذلك في الحالات التالية:

37.2.1 إقرارك بعدم قدرتك على سداد ديونك عند حلول موعد استحقاقها أو الدخول في أي مخطط أو ترتيب مع دائنيك أو، في حالة كنت شركة، فعندما يتم رفع التماس للتصفية ضدك، وتمرير قرار بالتصفية أو تعيين حارس قضائي أو مصف أو مسؤول أو مسؤول مشابه على كل أو أي جزء من أصولك أو تعهدك أو، في حال كنت فرداً، فعندما يتم تقديم عريضة إفلاس أو تعيين وصي في حالة الإفلاس أو إصدار أمر حماية بموجب للقانون الواجب التطبيق .

37.2.2 عندما تكون، وفقاً لرأينا، في حالة خرق مادي للالتزامات المستحقة عليك، سواء تلك الناشئة بموجب هذه الشروط، أو أي شروط تكميلية أو منفصلة مما نبرمه معك فيما يتعلق بتنفيذ المعاملات في الاستثمارات، وكذلك القواعد واللوائح الخاصة بأي هيئة تنظيمية أو بموجب القانون الواجب التطبيق .

37.2.3 عند وقوع حدث من أحداث القوة القاهرة .

37.3 سيتم الإنهاء دون المساس بأي حقوق أو التزامات قانونية قد نشأت قبل الإنهاء.

38. الدفوعات عند الفسخ

38.1 يلتزم وكيل الاحتساب، بحسن نية وشرط التصرف بشكل معقول، بأن يحدد المبلغ، إن وجد، (يسمى "مبلغ الإغلاق") الذي سيتم دفعه من قبل (عندما يكون الرقم موجباً) أو إلى (عندما يكون الرقم سالباً) الطرف غير المتأثر كقابل عن الاتفاقية بين الطرفين غير المتأثر وطرف ثالث من شأنها أن تحافظ على الطرف غير المتأثر بالمكافئ الاقتصادي لأي دفعة فيما يتعلق بالمعاملة التي من شأنها، ولولا حدوث الفسخ المبكر، أن تكون مطلوبة بعد ذلك التاريخ.

38.2 يُدفع مبلغ ("دفع الفسخ") مساوياً لمبلغ الإغلاق بالإضافة إلى أي مبالغ مستحقة ولكنها لا تزال غير مدفوعة في تاريخ الفسخ المبكر والتي تكون مستحقة للطرف غير المتضرر، مخصوماً منه أي مبالغ مستحقة وواجبة السداد ولكنها غير مدفوعة كما في تاريخ الفسخ المبكر المستحق للطرف المتأثر، بالإضافة إلى أي فائدة مستحقة وفقاً لأحكام هذه الشروط، وذلك بالقدر الذي يجيزه القانون الواجب التطبيق .

- 38.3 في حال كانت دفعة الفسخ رقماً موجباً، فسيقوم الطرف المتأثر بدفعها للطرف غير المتأثر، أما إذا كان الرقم سالباً، فإن الطرف غير المتأثر سيدفعه للطرف المتأثر.
- 38.4 تُخفض دفعة الفسخ، بناءً على اختيار الطرف غير المتأثر، من خلال مقاصتها مقابل أي مبالغ مستحقة الدفع (سواء في حينه أو في المستقبل أو عند حدوث حالة طارئة) من قبل أو لصالح، حسب الاقتضاء، الطرف غير المتأثر (بغض النظر عن العملة أو مكان الدفع أو مكتب الحجز للالتزام) بموجب أي اتفاقية (اتفاقيات) أخرى بين الأطراف أو الأداة (الأدوات) أو التعهد (التعهدات) الصادرة أو المنفذة من قبل أحد الأطراف، أو لصالح الطرف الآخر.
- 38.5 يتفق الطرفان على أن المبلغ القابل للاسترداد بموجب هذا البند 38 هو تقدير مسبق معقول للخسارة وليس غرامة. ويكون هذا المبلغ مستحق الدفع مقابل خسارة المعاملة وفقدان الحماية من المخاطر المستقبلية، وباستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الشروط، فلا يحق لأي طرف استرداد أي أضرار إضافية نتيجة لحلول تاريخ الفسخ المبكر.
- 38.6 في سياق تحديد مبلغ الإغلاق، يجوز لوكيل الاحتساب أن يأخذ بعين الاعتبار أي معلومات ذات صلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، واحدة أو أكثر من أنواع المعلومات التالية:
- 38.6.1 عروض الأسعار (سواء كانت مؤكدة أو إرشادية) للمعاملات البديلة المقدمة من طرف (أطراف) أخرى والتي قد تأخذ في الاعتبار الجدارة الائتمانية للطرف غير المتأثر في وقت تقديم عرض الأسعار وشروط أي وثائق ذات صلة، بما في ذلك وثائق دعم الائتمان، بين الطرف غير المتأثر والطرف الثالث الذي يقدم عرض الأسعار.
- 38.6.2 المعلومات التي تتكون من البيانات السوقية المعنية في السوق ذات الصلة والمقدمة من طرف أو أطراف أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأسعار ذات الصلة، والأسعار، والعوائد، ومنحنيات العائد، والتقلبات، والفروق، والارتباطات أو البيانات السوقية المعنية الأخرى ذات الصلة في السوق المعنية.
- 38.6.3 تعتبر المعلومات ذات الأنواع الموضحة في الفقرة 38-6-1 أو 38-6-2 أعلاه من مصادر داخلية إذا كانت هذه المعلومات من نفس النوع المستخدم من قبل الطرف غير المتأثر في السياق المعتاد لأعماله لتقييم المعاملات المماثلة.
- بدون تكرار المبالغ المحسوبة بناءً على المعلومات الموضحة في الفقرات 38-6-1 أو 38-6-2 أو 38-6-3 أعلاه، أو غيرها من المعلومات ذات الصلة، وعندما يكون من المعقول تجارياً القيام بذلك، فإنه يجوز لوكيل الاحتساب بالإضافة إلى ذلك النظر، عند حساب مبلغ الإغلاق، في أي خسارة أو تكلفة متكبدة فيما يتعلق بإنهاء الطرف غير المتأثر أو تصفيته أو إعادة تأسيس أي تحوط متعلق بالمعاملة.

39. وكيل الاحتساب

سنلتزم بأن نعمل كوكيل احتساب، وعندما يُطلب من وكيل الاحتساب التصرف أو ممارسة الحكم بأي طريقة أخرى، فإنه سيفعل ذلك بحسن نية وبطريقة معقولة تجارياً.

40. معلوماتك

- 40.1 سنعمل على مراعاة متطلبات قانون الخصوصية لعام 1993 في أداء الالتزامات الواردة فيه بموجب هذه الشروط وسنمتثل لأي طلب أو توجيه مقدم من جانبك، والذي يُنسب مباشرة إلى متطلبات قانون الخصوصية لعام 1993.
- 40.2 لن نستخدم البيانات الشخصية إلا للسماح لنا (وهو المصطلح الذي يشمل، لأغراض الأذونات التالية، أي شركة من شركات المجموعة) بتقديم الخدمات المنصوص في هذه الوثيقة للعميل، وتقييم مخاطرتنا في تقديم تلك الخدمات وتمكيننا من إنفاذ حقوقنا بموجب هذه الشروط إذا لزم الأمر. ويجوز أن يتضمن ذلك تمرير البيانات الشخصية إلى موفري الخدمات الخارجيين أو وكلائنا، على اعتبار أنهم يحافظون على سريتها. كما إننا قد نحتاج إلى منح المدققين أو المستشارين المحترفين أو الوكلاء أو المقاولين من الباطن إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية أو أي شخص مهتم بأعمالنا.
- 40.3 يجوز لنا أن نرسل بيانات شخصية خارج ماليزيا إلى ولايات قضائية قد لا يكون لها معيار معادل لقوانين خصوصية البيانات كما هو الحال في ماليزيا. وعندما نقوم بذلك، فإننا سنأخذ الخطوات المناسبة لحماية البيانات الشخصية. ويمكنك الوصول إلى التزام الخصوصية الكامل الخاص بنا والمتوفر على موقعنا الإلكتروني أو بناءً على طلب من نقطة الاتصال الخاصة بك أو من مسؤول حماية البيانات في شركتنا.
- 40.4 يجوز لنا أن نجري عمليات بحث من خلال وكالات الائتمان والوكالات المرجعية للهوية ومصادر المعلومات الأخرى واستخدام طرق تسجيل النقاط للتحقق من هويتك وتصنيفك الائتماني. وسيتم الاحتفاظ بسجل لهذه العملية ويمكن استخدامه لمساعدة الشركات الأخرى على التحقق من هويتك.
- 40.5 يجوز لنا من حين لآخر، عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو غيرها من الاتصالات الإلكترونية أو الفاكس أو البريد، تزويدك بالمعلومات المتعلقة بالخدمات الأخرى التي يمكن أن نقدمها نحن أو أي شركة من شركات المجموعة أو جهات خارجية محددة مرتبطة بأعمالنا. وإنك توافق على أنه يجوز لنا الاتصال بك في ساعة معقولة أو التواصل معك بطريقة أخرى دون دعوة صريحة.
- 40.6 لأغراض هذه الفقرة 40، يشتمل مصطلح "معلوماتك" على المعلومات المتعلقة بمعاملاتك.
- 40.7 إذا كنت ترغب في الحصول على نسخة من معلوماتك التي نحتفظ بها، فيرجى مراسلتنا على العنوان المحدد للإشعارات والمراسلات في الفقرة 1-1.

41. الرقابة والتسجيل

تجوز مراقبة رسائل البريد الإلكتروني المرسله من قبلك وقد يتم تسجيل المحادثات الهاتفية بيننا. وستظل التسجيلات ملكنا الوحيد ويمكن أن نستخدمها كدليل في حالة حدوث نزاع.

42. المراسلات (بما في ذلك التراسل الإلكتروني)

- 42.1 باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بخلاف ذلك أو حيثما تتطلب اللوائح المعمول بها خلاف ذلك، فإننا سنتواصل معك ونرسل لك المستندات والمعلومات الأخرى في ماليزيا. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك أو حيثما تتطلب اللوائح المعمول بها خلاف ذلك، فإنك توافق على التواصل معنا وإرسال المستندات والمعلومات الأخرى إلينا في ماليزيا.
- 42.2 ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإنك توافق على أنه يجوز لنا التواصل معك عن طريق البريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو من خلال الوسيلة عبر الإنترنت من أجل تزويدك بخدمات التعامل أو لأي غرض آخر ذي صلة.
- 42.3 يجب تقديم أي إشعار أو شكل آخر من أشكال المراسلة خطياً بموجب هذه الاتفاقية ويجب أن:
 - 42.3.1 في حالة الإشعارات أو المراسلات الأخرى التي يتعين تسليمها شخصياً، أو إرسالها عن طريق البريد المدفوع مسبقاً من الدرجة الأولى، أو التسليم المسجل أو عن طريق البريد التجاري أو الفاكس أو البريد الإلكتروني من قبلك إلينا، فيجب أن يتم هذا الاتصال إلى نقطة الاتصال المعتادة الخاصة بك أو لعناية المدير العام لشركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا باستخدام تفاصيل الاتصال الواردة في هذه الشروط .
 - 42.3.2 في حالة الإشعارات أو الاتصالات الأخرى التي يتعين تسليمها شخصياً، أو إرسالها عن طريق البريد المدفوع مسبقاً من الدرجة الأولى، أو التسليم المسجل أو عن طريق البريد التجاري أو الفاكس أو البريد الإلكتروني الذي نرسله إليك، فسوف نقوم بذلك على العنوان الذي تحدده أنت (بما في ذلك رقم الفاكس أو عنوان بريد إلكتروني). كما أنك مسؤول عن إخطارنا بأي تغييرات تطرأ على تفاصيل الاتصال هذه ويحق لنا إرسال إشعار إليك (بما في ذلك التبليغ بالإجراءات القانونية) باستخدام آخر تفاصيل اتصال معروفة مما قدمته لنا لأغراض هذه الشروط، أو، في كل حالة، وفق ما هو محدد بخلاف ذلك من قبل الطرف المعني عن طريق إشعار كتابي للطرف الآخر.
- 42.4 يعتبر أي إشعار أو أي مراسلة أخرى من هذا القبيل بمثابة المستلمة على النحو الواجب:
 - 42.4.1 إذا تم تسليمه شخصياً، فعند توجيهه إلى العنوان وإلى جهة الاتصال المشار إليها في هذا البند؛ أو
 - 42.4.2 إذا تم الإرسال في ماليزيا عن طريق البريد المدفوع مسبقاً من الدرجة الأولى أو البريد المسجل، ففي الساعة 9 صباحاً (بتوقيت ماليزيا) في يوم العمل التالي ليوم الإرسال؛ أو
 - 42.4.3 إذا تم التسليم عن طريق البريد التجاري، ففي تاريخ ووقت توقيع إيصال تسليم شركة الشحن؛ أو
 - 42.4.4 إذا تم تسليمه عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني، ففي وقت الإرسال (ما لم يتلق المرسل رداً لياً يشير إلى أن الإشعار المعني لم يتم استلامه من قبل المستلم المقصود، وفي هذه الحالة لا يعتبر هذا الإشعار قد تم استلامه)؛ أو
 - 42.4.5 إذا تم تسليم الإشعار عبر منصة الإنترنت، فعند تحميلها وإتاحته لك.
- 42.5 فيما يخص تبليغ أي إجراءات أو مستندات أخرى في أي إجراء قانوني، يتعين الاعتداد بأي أحكام قانونية في الولاية القضائية ذات الصلة.

43. الملكية الفكرية

جميع حقوق الملكية الفكرية في منصة الإنترنت، وكذلك أي مواد إعلانية صادرة من قبلنا أو بالنيابة عنا، إلى جانب جميع المعلومات أو المواد أو الأسعار أو الرسوم البيانية أو أساليب العمل أو قواعد البيانات أو مواصفات التسوية ذات الصلة بهذه الاتفاقية والمستخدمه في هذه الاتفاقية أو الناشئة عنها يتعين أن تظل ملكاً لنا أو لأي طرف ثالث ممن قدمها لنا ولا يكون لك أي حق في توزيع حقوق الملكية في ما ذكر أنفاً أو إعادة نشرها أو نسخها أو إعادة إنتاجها أو بيعها أو منح ترخيص من الباطن بشأنها أو نقلها أو تعميمها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك صراحة من قبلنا خطياً .

44. حقوق الغير

- 44.1 لا تكون أحكام هذه الاتفاقية قابلة للتنفيذ من قبل أي شخص (بخلاف الوصي أو الشركات التابعة له) ممن ليس طرفاً فيها، على ألا يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم لصالح أي طرف ثالث .
- 44.2 يجوز لنا إلغاء أي تعليمات قدمتها سابقاً بشرط ألا نكون في ذلك قد تصرفنا وفقاً لتعليماتك .

44.3 في حال جرى تنفيذ معاملة ما، كلياً أو جزئياً، فلا يكون من الممكن لك إلغاء الأمر إلى الحد الذي تم فيه تنفيذ المعاملة.

45. الموقع الإلكتروني

لقد اتخذنا تدابير معقولة لضمان دقة المعلومات الموجودة على الموقع الإلكتروني. والمحتوى الموجود على هذا الموقع عرضة للتغيير في أي وقت دون إشعار.

46. قابلية فصل الأحكام

يكون كل حكم من الأحكام الواردة في هذه الشروط هو حكم قابل للفصل. هذا يعني أنه إذا أصبح أي شرط من هذه الشروط غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ أو يتعارض مع اللوائح المعمول بها، فلا تتأثر الأحكام المتبقية وستظل سارية المفعول بالكامل.

47. القوة القاهرة

لا تتحمل المسؤولية مسؤولين تجاهك عن أي ذمة مالية أو خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات من أي نوع مما قد تتكبده أو أنت أو أي شخص يقدم مطالبة من خلالك نتيجة لأي حدث قوة القاهرة.

48. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع هذه الشروط وأي نزاعات أو مطالبات غير تعاقدية تنشأ بموجبها وكذلك جميع المعاملات بموجبها أو بمقتضاها لقوانين ماليزيا ويتعين تفسيرها وفقاً لذات القوانين، ويكون للمحاكم الماليزية الولاية القضائية الحصرية.

49. الملحق (1) – التعريفات

- **القانون المطبق:** يعني قوانين مملكة ماليزيا
- **اللوائح المطبقة:** يجب أن تتضمن، لأغراض هذه الشروط، اللوائح المطبقة وقواعد أي سلطة تنظيمية أو بورصة أخرى ذات صلة وأي قوانين ولوائح سارية المفعول من وقت لآخر. في حالة تعارض هذه الشروط مع اللوائح المطبقة، فيتعين أن تكون الغلبة للوائح.
- **يوم عمل:** يعني أي يوم (بخلاف يوم السبت أو الأحد) تكون فيه البنوك مفتوحة بشكل عام للعمل في ماليزيا.
- **وكيل الاحتساب:** يعني شركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا.
- **أموال العميل:** تعني الأموال التي تخصك والتي تكون مقومة بأي عملة والتي نتلقاها أو نحتفظ بها لصالحك، أو نيابة عنك في سياق تقديم الخدمات، والتي نتعامل معها على أنها أموال العميل المحفوظة على سبيل الائتمان في حساب مصرفي معين.
- **تاريخ الإغلاق:** يعني التاريخ الذي يسري فيه إغلاق الصفقة المفتوحة.
- **مستوى الإغلاق:** يعني المستوى الذي يتم عنده إغلاق الصفقة.
- **سياسة الشكاوى:** تعني سياسة الشكاوى الخاصة بشركتنا والتي يتم تحديثها من وقت لآخر ويمكن العثور عليها على موقعنا الإلكتروني لاستخدام العملاء.
- **مواصفات العقد:** يعني القسم الموجود على موقعنا على الويب باسم "مواصفات العقد" وفق ما يتم تعديله من وقت لآخر.
- **مزود الدعم الائتماني:** يعني، فيما يتعلق بالطرف المقابل، الطرف الذي يقدم الدعم الائتماني فيما يتعلق بالتزامات الطرف المقابل.
- **رسوم التمويل اليومية:** تعني الرسوم التي تطبقها يومياً على المركز المفتوح. وترد تفاصيل رسوم التمويل اليومية في قسم مواصفات العقد.
- **خدمات التداول الإلكترونية:** تعني أي خدمات إلكترونية (إلى جانب أي برامج ذات صلة) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التداول أو توجيه أوامر الوصول المباشر إلى السوق أو خدمات المعلومات التي نمسك الوصول إليها أو نقوم ببتاحتها لك إما بشكل مباشر أو من خلال مزود خدمة تابع لجهة خارجية، وتستخدمها لعرض المعلومات و/أو الدخول في المعاملات.
- **انتهاء صلاحية المعاملة:** تعني المعاملة التي يكون لها فترة عقد محددة تنتهي في نهايتها معاملة انتهاء الصلاحية تلقائياً.
- **حدث القوة القاهرة:** يعني أي حدث خارج عن السيطرة المعقولة للطرف المتضرر أو السيطرة المعقولة لمورديه ومقاوليه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي اضطراب في السوق أو أفعال أو قيود من الحكومة (الحكومات) أو السلطات العامة أو الحرب أو أسلحة الحرب المهيمة أسلحة نووية أو مشعة أو بيولوجية أو كيميائية أو بيوكيميائية أو كهرومغناطيسية أو تلوث أو ثورة أو إضرابات أو إغلاق أو أي شكل آخر من أشكال العمل الصناعي أو الحرائق أو الفيضانات أو الكوارث الطبيعية أو الانفجار أو الحوادث التي لا مفر منها أو الأعمال الإرهابية

- أو فشل خدمة المرافق أو شبكة النقل، أو تعليق أو تقييد التداول في أي مكان تنفيذ، أو عطل أو فشل أو أداء مختل أو عطل في أي اتصالات أو تسوية أو معدات أو أنظمة أخرى.
- **الأدوات المالية:** تعني الخيارات والعقود مقابل الفروقات في العملات الأجنبية المعروضة للتداول من قبل شركة ريفر برايم المحدودة بموجب هذه الاتفاقية.
- **المجموعة:** تعني، فيما يتعلق بشركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا، الشركة أو أي شركة تابعة أو أي شركة قابضة من وقت لآخر لشركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا وأي شركة تابعة من وقت لآخر لشركة قابضة لشركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا. وكل شركة في المجموعة هي عضو من المجموعة.
- **شركة المجموعة:** تعني، فيما يتعلق بإحدى الشركات، أي عضو أو شركة تابعة لمجموعتها.
- **آخر وقت للمعاملة:** يعني آخر يوم ووقت يمكن قبلهما التعامل مع المعاملة، على النحو المنصوص عليه في تطبيق حساب العميل الذي تم إخطارك به بطريقة أخرى، أو بخلاف ذلك في اليوم الأخير و (حسبما يتطلب السياق) الوقت الذي يجوز فيه التعامل مع الأداة الأساسية المعنية في السوق الأساسية ذات الصلة.
- **المعاملة المرتبطة:** تعني معاملتان أو أكثر نتفق بشأنهما على عدم طلب أو تطبيق المبلغ الكامل للهامش نتيجة للعلاقة بين هذه المعاملات.
- **الخطأ الظاهري:** يعني خطأ واضح أو عرض سعر خاطئ من جانبنا بناءً على مصدر السعر الذي اعتمدنا عليه فيما يتعلق بأي معاملة، مع مراعاة ظروف السوق الراهنة في وقت الدخول في المعاملات، على النحو الذي نحدده.
- **الهامش:** يعني وديعة من المال أو الضمانات المقبولة لدينا لتأمين مسؤوليتك تجاهنا عن أي خسائر قد تتكبدها فيما يتعلق بالمعاملة أو عندما نقرر وفقاً لتقديرنا المطلق أن هناك حاجة إلى ضمان إضافي منك عندما يكون هناك حركة سلبية في سعر المعاملة.
- **السوق:** يعني أي سوق خاضع للتنظيم الحكومي أو للوائح الدولة والذي يتضمن قواعد تداول وساعات التداول بما في ذلك السوق.
- **اضطراب السوق:** يعني أي ظرف نعتقد فيه بشكل معقول أن السوق أو البورصة المعنية المتعلقة بمعاملة ما، أو عقد المطابقة الخاص بنا مع الطرف المقابل أو أي منتج ذي صلة بالعملات الأجنبية، معلق أو مغلق أو ضعيف مادياً أو لا يمكن الاعتماد عليه.
- **قواعد السوق:** تعني القواعد واللوائح والأعراف والممارسات التي تُطبق من وقت لآخر بما في ذلك أي بورصة أو غرفة مقاصة أو مؤسسة أو سوق أخرى تشارك في إبرام أو تنفيذ أو تسوية معاملة أو أي عقد مطابقة نبرمه مع طرف مقابل. وهذا يشمل أي ممارسة من قبل أي بورصة أو غرفة مقاصة أو أي مؤسسة أو سوق أخرى ذات سلطة أو صلاحية ممنوحة لها.
- **فرق سعر السوق:** يعني الفرق بين أسعار العرض وأسعار الطلب لمعاملة ذات حجم مكافئ في أداة أو أداة ذات صلة في السوق الأساسية.
- **متطلبات غسيل الأموال:** تعني جميع القوانين واللوائح المطبقة بشأن مكافحة غسيل الأموال والتي تخضع لها أنت وشركة ريفر برايم المحدودة/ماليزيا .
- **حجم السوق العادي:** يعني الحد الأقصى لعدد الحصص أو الأسهم أو العقود أو الوحدات الأخرى التي نعتقد بشكل معقول أن السوق الأساسية جيدة فيها في الوقت المناسب، مع مراعاة، عند الاقتضاء، حجم سوق البورصة الذي تحدده البورصة أو أي مستوى معادل أو مماثل مما يحدده السوق الأساسي الذي يتم فيه تداول الأداة ذات الصلة.
- **منصة الإنترنت:** تعني موقعنا الإلكتروني ومنصة التداول عبر الإنترنت ومرفق مراجعة الحساب.
- **المركز المفتوح:** يعني معاملة لم يتم إغلاقها كلياً أو جزئياً بموجب هذه الاتفاقية.
- **سياسة تنفيذ الأوامر:** تعني السياسة المتاحة على الموقع لإطلاع العملاء.
- **تاريخ الدفع:** يعني التاريخ الذي ستقوم فيه بتسوية المبلغ المستحق لنا بموجب معاملة (معاملات) بالعملة وإلى الحساب الذي نحدده لك قبل استحقاق هذه الدفعة.
- **الأصل المرجعي:** يعني ملكية من أي وصف أو مؤشر أو عامل آخر محدد في معاملة فروق أو معاملة هامش والتي يشار إليها لتقلبات القيمة أو السعر لغرض تحديد الأرباح أو الخسائر بموجب معاملة العقود مقابل الفروقات أو معاملة الهامش.
- **تحذير المخاطر:** تعني تحذير المخاطر المقدم على الموقع الإلكتروني.
- **معاملة دوارة يومياً:** تعني معاملة لا تنتهي صلاحيتها تلقائياً في نهاية يوم العمل ولكن يتم "تدويرها" تلقائياً إلى يوم العمل التالي.
- **الفارق السعري (السيريد):** يعني الفرق بين الرقمين الأدنى والأعلى لسعر تثنائي الاتجاه معروض بشأن استثمار.
- **دفعة الإنهاء:** يعني المبلغ الذي تدفعه لنا وفقاً للبند 38.
- **معاملة:** تعني معاملة تداول في الخيارات والعقود الأجلة والعقود مقابل الفروقات في العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو السلع التي يتم الدخول فيها بينك وبيننا بما في ذلك أي معاملة تخضع للهامش، ما لم يُبص على خلاف ذلك.
- **معاملة غير مؤرخة:** تعني معاملة ذات فترة عقد غير محددة لا يمكن أن تنتهي صلاحيتها تلقائياً .
- **معاملة شراء غير مؤرخة:** تعني معاملة شراء ذات فترة عقد غير محددة لا يمكن أن تنتهي صلاحيتها تلقائياً .
- **معاملة بيع غير مؤرخة:** تعني معاملة بيع ذات فترة عقد غير محددة لا يمكن أن تنتهي صلاحيتها تلقائياً .
- **السوق الأساسية:** تعني بورصة و/أو أي هيئة أخرى مماثلة و/أو مجمع سيولة يتم من خلاله تداول الأداة أو التداول في تلك الأداة وفقاً لما يتطلبه السياق.
- **الموقع الإلكتروني:** www.riverprime.com